



۹۸۴

کتاب ایبوردی

۹۸۴

هنا کتاب ایبوردی

قدس سره کماله

کتاب ایبوردی

هنا کتاب ایبوردی  
حاشیه علی اکبر الشریف  
قدس سره کماله

ادامه حضرت العشاء مع طایفه

قدیم العشاء علی العشاء

من امر صفة وفاروق

لکرمشاده و...

484

582.2



کتاب ایبوردی  
کتاب ایبوردی  
کتاب ایبوردی

کتاب ایبوردی

173/1-5

کتاب ایبوردی  
کتاب ایبوردی

کتاب ایبوردی  
کتاب ایبوردی







جعلنا طرفا فالت لا خالفة فيها لان المص جعل المدة من طرفا جزئيا الى العنقين وحصل كل  
 جزء منها مفردا بالنسبة اما مدلولها في قول البحث الاول ان كذا او كذا في كذا  
 كما جعلها الشارح كذا وكذا لو سلم كان اشارة الى ان كل طرفية كل للفظ والمفعول للآخر  
 منه وجه فكل في الزرع وبها الحاجة انما غير سنن التركيب حيث لم يزل الحاجة و زاد  
 حفظ البيان لانه بالحاجة بيان تفيد به برهان بخلاف التامية فان بيانها ببيان  
 تصور في قوله وموضوعه تحق في الحاجة لا ببيان ايضا تفيد في قوله في الشرح فادها  
 في النور اي ما ببيان احواله ماصدا عليه المور وبعين ان ماصدا عليه موضوعا  
 المسائل المذكورة في الاول موز وماصدا عليه موضوعا المسائل المذكورة في الثاني  
 الا في مورد الذي لا يصدق عليها المور بل يصدق عليها العنقين و لا رد ما قبله ان  
 المباني المذكورة في جميع النكاح ليست بمزوات وموضوعات تلك المباني مزوات  
 لان الحكموم عليه لا يكون الا موزد الا بقا ماصدا عليه موضوعا المسائل المذكورة في  
 غير المقالة الاولى يصدق عليه المور اذ يصدق عليه العنقين بمزوة لانا فنور العنق  
 عليه ماصدا عليه المور لا المور في نفسه ولا يلزم منه صدق ماصدا عليه شئ على  
 امر صدق في كل الشئ على وذكر الامر الا برب ان النوع صاوي في عالم النفس فيصدق على  
 زيد مع ان النوع لا يصدق عليه والشرط في كل ان امثاله ليس متعارفا في الرب  
 الحكم على جزئيا الموضوع قبل المقالة الاولى في شمله عام ببيان الالفاظ وقد وقع  
 في تلك البحث عن احوال المركبات التامة ايضا فالت نكر المباني ليست في المقالة  
 الاولى في العنقين وانما فكرت فيها شيئا واستمر اذا والدليل على ذلك ان نكر المباني  
 خارجة عن القسم اعني ما يجب ان جعل يعلم في كتب النفا لان نكحت وجعل في المايد فله

في المقالة  
 الاخر من صلبه

مدخل في البقرة بنوع من الانواع كما سبنا وايضا عرض الفرض لا ينفصل عن كماله  
**فصل** في تناول المركبات التفيدية في معنى ان المور بالمعنى الاخر يتناول مطلقا المركبات  
 التفيدية سواء كان ذلك المركب جنسي او مجموعا او مضافا بخلاف المور بالمعنى الاول  
 وانما فانه ليس كذلك اذ الاول لا يتناول المركب التفيدية الشئ مثلا وانما للمركب  
 التفيدية المضاف واما المضاف المور بالمعنى الثالث فلم يتناول مركبا اصلا  
 علم ان لنا بيان  
 علم ان لنا بيان ان المور ان المضاف والشئ والمجموع من عوارض الاسم فيكون ما يقالها  
 ايضا من عوارضه لان الطان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فلا يجوز ان يكون  
 المور بالمعنى السابق متناولا للمركب التفيدية الذي لا يمكن ان يكون اسما  
 وقع لا يرد ما يتوهم من ان المور باليقين السابق ايضا يتناول المركبات التفيدية  
 فلم يفت في هذا الكلام بالمعنى الاخر وايضا علم ان هذا الشئ (فائدة هذا الكلام  
 ان المور المذكور هنا بهذا المعنى والمالم يخرج ان يكون هذا المور المعين السابق  
 لان متبدا في المضاف والمضاف الشئ والمجموع من باب القصور لم يتصرف في تناول  
 المركبات التفيدية **فصل** في تناولها من ان ما ذكره لا ينفرد في المور التقابل  
 بل لانه متناول لما ليس شانه ان يكون حيا وايضا في فعله سواء كان في كونه لانه  
 لان الاوصاف المذكورة لما كانت من عوارض الاسم والاسم يجب ان يكون مفردا  
 والمركب لا يجوز ان يكون مفردا لم يخرج ان يكون المركب موصوف في هذه الصفات  
**فصل** والمركب لا يجوز ان يكون موصوف في هذه الصفات  
 في المور مع انها منه الهم الان راو بالجملة العنقية كما يشهد ذلك قوله في المور  
 علم في كونه لانه متبدا في المضاف والمضاف لا يتصرف في تناولها من ان ما ذكره لا ينفرد في المور التقابل

في بيانها بيان  
 بالمعنى بيان  
 في عالم يجوز



كنه ليس مطلقا لانه لا مطلقا في علم ما ذكره في مقابلة الجلاله والنفسيه اخص  
 منها ويمكن ان يقال لا بالاسم نحو جلاله لا مدخل لانه لا يقال والنظ ايضا  
 عن التصورات الموصلة قبل ان لا النسب والهم يكن موصلة الى شيء لكنها يكون موصولة  
 اليها والنطق بغيره عن احوال الموصلة اليها ايضا كما يقال البسيط لا كنه والركب  
 كنه قلت نعم لكن المعنى لم يثبت عن تكرار الاقوال في هذا الكتاب لا يقال فله فيكون  
 مستغنى عنه لان هذا المعنى مستغنى عما سبق لانا نقول هو نتيجة مرتبة علم ما يكون  
 في شأن كل نتيجة ان يكون كنه **فله** والدليل على ذلك هو ان اشارة الى الاستفاد  
 من فله والاول بالقرائن لا الا الا انه ندرج الاستفاد من فله فيدرج لانه اندرج  
 للجنس في العلم لا يحتاج الى دليل بخلاف الموقوفه لانه منزه عن العلم الا بوجه  
 كما اراوه في معنى منها خاصة لا دليل ووجهه وايضا قد علمه كنه فله لانهم كانوا  
 فله في النزاع بالبحر لا يقال مجموع هذه الامور يجب ان يعلم في كتب المنطق والفهم  
 من الزم به المذكور ان يجب اذ لا يثبت لانا نقول فله ما يجب من فهم كل معنى في بناء  
 موصوف فيكون موقوف على النزاع ويظهرنا يكون بخلافه في التوفيق والى ما في فله في بناء  
 هذا الفهم فتوهم هذه الامور **فله** اراوه بالركبات لا ينبغي ان يروى فله  
 اعني لفظه لفظه لفظه لفظه والكذب يخرج الاشياء وانما لم يثبت فله لانه مقابلة  
 المركب يفرق بالمعنى المذكور لم يدركه **فله** على ما ذكرنا الى بناء علم ما ذكرنا وهو ان  
 المثل بالقرائن ما يقابل جلاله لانه الموقوف على المعنى بناء والركب الغير النامة  
 فلا يثبت المركب الذي وقع في مقابلة الموقوف على المعنى الامر كما تانا فلا يد  
 ما يتوهم منه انه لم يذكر المثل بالركب بل ذكر المثل بالقرائن فكيف يصح فله

موصلة

فله علم ما ذكرنا **فله** فلا اشكال في ان كان لا اشكال في كلام الشرح في انضابا  
 في قوله المقالة الثانية في انضابا ويجوز لزكوة المعنى لا اشكال في الشرح ايضا لست  
 تاويلنا للمعنى ان الوافقة فيه كما انه لا اشكال في كلام المتن لست تاويلنا للمعنى  
 الواقعة فيه **فله** فله على آه قلت هذا الاعتراض انما يتوجه لو جعل فله في المنطق  
 فله في قوله يعلم واما معيار فله فله فيكون المعنى لانه ما يجب في كنه في المنطق  
 المنطق في حقيقة عند المعلم اما ان يتوقف **فله** لان ما هو خارج آه فله على لست  
 انه لا يلزم المدعى بل المناسب ان يقال لا ما خارج عنه لا يجب لتعلم فله اعلم فيه  
 ان مدعى الاصل هو لزوم كونه المقدمة قبله من المنطق وصح في دليبه مطوية  
 وكبراه ما ذكره فله فله في المقدمة ما يجب لتعلم في المنطق وما يجب ان يعلم فيه يكون  
 جزاء منه واما الصغرى فلا في المقدمة ما يجب واما الكبرى فلما ذكر فله لانه  
 خارج ما هو آه وصغرى هذا الدليل ايضا مطوية في صورة هذا الدليل هكذا ينبغي يجب  
 ان يعلم في المنطق ولا شيء مما هو محقق عنه شيء يجب ان يعلم فيه فله في الشرح الخارج  
 خارج **فله** ولما يجوز لست يكون غير افعين الشيء لا يمكن ان يعلم فيه فتبين ان يكون جزاء  
 اذا كان فله قطع الى وجوب قبله في المنطق فلا اشكال لانه موداه مودى فله  
 ليجب ان يعلم فيه وكذا اذا كان قبله في المنطق لانه اذا وجد ان يعلم في شيء لم  
 يجب ان يعلم فيه بطريق الاولى فان قلت يدعى التوجيه الا فله ان كنه لانه  
 سائر من يذكر في ان فله في كنه فله لم يعلم فيه فله في كنه في كنه في كنه  
 معلومة في كنه في كنه لانه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه في كنه  
 لم يتوهم له وهو انه جبر شيئا لا يتناول المعنى المذكور فله في كنه في كنه في كنه

ثبت مدعى بالانضابا في قوله المقالة الثانية في انضابا ويجوز لزكوة المعنى لا اشكال في الشرح ايضا لست تاويلنا للمعنى ان الوافقة فيه كما انه لا اشكال في كلام المتن لست تاويلنا للمعنى الواقعة فيه

وغيره

الاشارة







مختصة او تقدم بان الركبات فمختصة ان فله فلا يجب في صون العباد كبراه عند وفه فمختصة ان معلوم  
 كتب من الشئ وجوب هذه الامور اعني البحث عن المود التي وما يتوقف الشروع فيه عليه وهذه الامور  
 ينبغي ان يرتب في بذكره ضمن مقدمة فلهذا فلهذا على الوجه المذكور وهذا هو الموضع الذي ينبغي ان  
 هذا لا يرد ما قيل من انه الدليل على وجوب هذه الشئ او عن الركبات التي هي آه الى المقصود بالركبات  
 للمنطق من حيث هو منطق بياة احوال الاله المقصود من في المنطق هو بياة احوال الدليل والوقوف  
 والبحث عن اجزائها المقصود بالنتج فلو ذكر هذا التسليم في المود ايضا كان حسن ويجوز ان يكون البحث  
 المقصود بالذات للتسند لانه تصور الدليل مقصود بالذات للتسند بالنسبة الى اجزاء وان كان  
 يجب مقصود بالنتج بالصحة لنسبة الاصول الشجيرة فلهذا في الشروع من حيث الصورة آه الى من حيث  
 احوال الصورة او ببحث في المقالة الثالثة من الجواب للصون وكلمة الكبرى مثلا وهما من احوال الصورة  
 فانه قبل الاجابة المطلوبة المذكورة ان وضمان للصون والكبرى وهما من مادة النيات فيكون  
 من احوال المادة لا الصورة وكذا الاقوال المذكورة في المقالة الثانية فانها احوال القضية وهي مادة  
 النيات وينبغي ان يكون تذكر الاحوال المذكورة في مباحث الموازنات وصف الكبرى وبها انما  
 بعض لقضية عند اعتبارها كقضية اخرى وجعلها ثانية منها وكذا اوصاف القضية وبها  
 انما بعض لقضية بالنسبة الى اصلها في المرتبة الاولى من قضية اخرى والمقدمة والمؤخرية من قبل  
 الصورة فاحوالها احوال صورة القياس فمختص ما ذكر في المقالة فانه المذكور فيها مثلا ان مادة  
 البرهان يكون بنية هذه الصفة ليست هذه مساو جعلت تذكر القضية الصغرى او كبري  
 اجاب الصغرى فانه ليس كذلك اذ جعلت هذه القضية كبرى لم يجب ذكر الجواب كذا كلمة  
 واما القضايا التي يذكر احوالها في المقالة الثانية فمادة بالقضية **فلهذا** او عليه آه  
 المقالة آه يمكن ان يوزن هذا الايراد على وجهين احدهما آه مذكورة وجه الحكمي الذي لا يذكر اولاً

هذا لا يرد ما قيل من انه الدليل على وجوب هذه الشئ او عن الركبات التي هي آه الى المقصود بالركبات

تأليفها بياة

حاشية على المقالة الثالثة من الجواب للصون وكلمة الكبرى مثلا وهما من مادة النيات فيكون من احوال المادة لا الصورة وكذا الاقوال المذكورة في المقالة الثانية فانها احوال القضية وهي مادة النيات وينبغي ان يكون تذكر الاحوال المذكورة في مباحث الموازنات وصف الكبرى وبها انما بعض لقضية عند اعتبارها كقضية اخرى وجعلها ثانية منها وكذا اوصاف القضية وبها انما بعض لقضية بالنسبة الى اصلها في المرتبة الاولى من قضية اخرى والمقدمة والمؤخرية من قبل الصورة فاحوالها احوال صورة القياس فمختص ما ذكر في المقالة فانه المذكور فيها مثلا ان مادة البرهان يكون بنية هذه الصفة ليست هذه مساو جعلت تذكر القضية الصغرى او كبري اجاب الصغرى فانه ليس كذلك اذ جعلت هذه القضية كبرى لم يجب ذكر الجواب كذا كلمة واما القضايا التي يذكر احوالها في المقالة الثانية فمادة بالقضية **فلهذا** او عليه آه المقالة آه يمكن ان يوزن هذا الايراد على وجهين احدهما آه مذكورة وجه الحكمي الذي لا يذكر اولاً

لا وانها ان كانت لما استعملت علم احوال العلوم كما هو الواجب ان يتبع التعرض لها وجه الحكم  
 وتوزن الجواب على الوجهين التاليين لهما على الاصح كما يشاء فان قيل ما يرد فيها على المقالة ان علم  
 العلم المتعلق بها واداء على المقدمة ايضا لانها اسم لجميع ما ذكر وجب ما ذكر فيها متوقفا على آه  
 لان البحث المتعلق بوجوب تقديم الموصول الى المصور غير الموصول الى المقصود ليس كذلك واذا  
 كانت اسما لجميع ما ذكر فيها على مقدمتها مستقلة فكانت قبل ترتيبها على ما هو موقوف عليه  
 الشروع وعلى ما ليس كذلك فينبغي ضمنا ان المقدمة مستقلة علم الموقوف عليه وغيره وما ذكرنا وجه  
 الحكم بوجوب اعتبارها مستقلة علم الاول فقط فممتنع في المقصود في المقصود فلهذا في المقالة ان المذكور  
 في وجه الحكم لا يوافق ما ذكرنا ولا وهذا لا يوجب في المقدمة لانه ما ذكرنا بالنسبة اليها الملائمة  
 فيه على الاول والاخر اذ في المقالة الاولى المقصود في ما هي المنطوق بياة آه وقيل في وجه  
 الحكم لانها ما يتوقف الشروع عليها والامور المتعلقة حالها كذلك وايضا البحث المتعلق بوجوب  
 التقديم متعلق ببحث الموضوع ومنه تمت لتوقف حكمه كما آه المعارضة المذكور فيها من ثمة  
 بياة الحاجة اعلم ان يوزن الجواب على الوجه المذكور اذ في الاول على المقدمة علم وجه بل لا يلزم  
 التفرع الاول من الاطراف اذ في المقالة واما تفرعه على وجه بل لا يلزم التفرع الثاني من ثمة  
 واليكافية الابانة وكذا الجواب عنها ايضا لا يحتاج اليها لعدم احتياج الاول الى التمايز فلا  
 يستلزم المقدمة علم ما ليس متوقفا عليه ط وانه لم يصرح به واما عدم احتياج الجواب اليه فلهذا  
 عدم كونه مقصودا وكونه من ثمة ما هو مقصود كما مر فلا يحتاج الى التعرض له وجه لا يرد ما  
 قيل من انه هذا البحث جعله بياة المقدمة المفصلة بادترج ان خلاصه من ثمة البحث في  
 البهيرة ولا يرد ايضا ما قيل من انه هذا البحث ينبغي ان لا يذكر في المقدمة لانها في علمي  
 ان يعلم في كتب المنطق وهذا لا يجب ان يعلم فيها لانه اذا كان من ثمة موضوع المنطق كما في

المستطاب

في المقدمة

في المقدمة







على السند فلهذا النزول فلا يخفى الترتيب فان قيل المبادر منه هذه العبارة ان الترتيب قد في منه شيء  
 وتبين منه شيء قلنا الامر كذلك لانه سواء قبله او بعده وجب حاقه وهما في سوق الارباع لم يتبين  
 وجه ظاهر فلا يخفى وكذا التعليل بعبارة غير ان له الدليل على الوجه الحامي وقد تحقق ابراهه بلا جدال  
**فقل** افشار الى الصورة فان قبل التصور المستفاد من التعريف الرسمي مسوق الى الرسم بوجه يتصور  
 مما فلا يبعد ان يقال ان الرسم بوجه يتحقق في معنى التصور بوجه ما ويجعل للشارح سبباً ومقدمة الشرح  
 اخص التصور بوجه ما وبيان تحته في معنى ضرورة لا يستلزم الحامي العام واما تصور ما هو مقدمة  
 الشرح للشارح فلا يخفى ان يكون حاصله فلا قبله قبل الظاهر اهـ هذه العناصر توضح من القول  
 بالرسم بوجه يتحقق التصور بوجه ما في تحته ان ذكر الفرد من التصور بوجه ما يحق بوجه يتحقق  
 مقدمة الشرح والاشارة الشرح في العلم الالهي مع انه ليس كذلك اذ قد جعل للشارح قبل تصور هذا الفرد  
 آخر من التصور بوجه الشرح في العلم بواسطة ذلك الفرد قلنا ان ذكر الفرد في العلم بوجه لا يتحقق  
 التصور بوجه ما في معنى الرسم امر ضروري لا يمكن انكاره فلا طار تصور بوجه ما ويجعل للشارح  
 اهـ فانه قبل الغرض منه ذكر مقدمة الشرح في اوائل الكتب وان جعل للشارح مقدمة الشرح  
 لتبين الشرح اخصيص اخصار الغرض فيما ذكره كجواز استنباط الغرض من نفس الشرح بعد الكتاب  
 على ما هو مقدمة بكتب الامور لا في كتب كناية في اراد ان يكون كناية في شمل الامور المذكورة  
 الا يري ان ذلك الغرض متعلقاً به فذلك هو حاصل للشارح قبل شروعه في ذكر الكتاب  
 بل نقول لا يجوز ان يكون الغرض في ذكره ان كل من اراد الشرح في كتاب في في مصلح غالباً ما هو مقدمة  
 الشرح في ذكر الغرض قبل شروعه في ذكر الكتب فيكون الغرض اشارة الى هذه الامور  
 مقدمة **فقل** ولم يقل فالصواب اهـ فانه قلت هذا لانه على ما ان تفر المقدمة عما يتوقف  
 عليه الشرح بلا اعتبار قيد الحقيقة مع انه ليس كذلك اذ التصديق بالوضع الذي

بما يتوقف عليه

الذي هو اول الكتاب المذكورة في المقدمة ليس فوقه عليه الشرح بل الشرح على وجه البهيرة  
 قلنا لان الغرض من هذا الكلام ان هذا الكلام في سبب ما يوجب تفسير الذي بعد  
 المقدمة بمعنى آخر اعني ما يتوقف عليه الشرح على وجه البهيرة لا مكانة وضعه بل لا في البهيرة  
 ما لا يوجب ان لا يحتاج الى ما هو في باب هذا الاخر في اوله واوله في ان تفر المقدمة  
 بما ذكره اولاً في في ترتيب الجواب فانه قد اورد له عدم قول الشارح في كماله  
 ان يقال اهـ الى الصواب في تفسير الذي في الاخر في المذكور بل على ان الجانب الآخر الصواب  
 في هذا الاخر اهـ ان تفر المقدمة بما ذكره اولاً في في الجانب الآخر في تفسير الذي سبب  
 الاخر في المذكور ولا يلزم من صحة تركة التفرقة هذه الجنبه في عدم التفرقة مطلباً في ان  
 فانه من وجه آخر فانه قبل المصاحبة الزاوية في البهيرة في تفرقة المقدمة لانه مع قولنا  
 ما يتوقف عليه الشرح ما عليه الشرح في الجملة سواء كان موقفاً عليه لاصل الشرح الى الشرح  
 العلم وجه البهيرة فهو في المطلق الشرح كما تصور بوجه ما والتقدير بتأدية تأويل الشرح  
 على وجه البهيرة كما تصديقاً بالوضع في قلت هذا التعميم انما يستفاد من وجه ذكر  
 كان يقال سواء كان موقفاً عليه لاصل الشرح وللشرح على وجه البهيرة وبعد التوقف لما  
 لا حاجة الى هذا التعميم لان ما هو موقوف عليه لاصل الشرح موقوف عليه للشرح على وجه البهيرة  
 والشرط في ذلك ان ليس في قوله في الجملة ما نعيم الشرح اذ لو ارد بغيره لزوم ان يكون التقدير  
 بالموضوع موقوفاً عليه جميعاً لولا الشرح لانه ما هو موقوف عليه في خاص لانه الحامي موقوف  
 على العام والموقوف على الوقوف على الشيء موقوف على كل شيء بل المراد التخصيص اذ المعنى وما  
 ما يتوقف عليه في اول الشرح سواء كان ذلك الفرد وهو الشرح على وجه البهيرة اولاً  
 عليها واذا كان المراد التخصيص ان الشرح او نص من تفرقة عليه والارادة معني

تعبر به  
 بل لا يلزم  
 بل لا يلزم  
 وتفسير

في العام موقوف عليه



الترتيب على ما ذكر في هذا المثال هو ان المقدمة شئ يتوقف عليه في غير معين من احوال الشئ  
 وهذا لا يوجب لزوما موقفا على ما يحجب اوله وهذا المعنى لا يمكن الاستدلال به من قولنا يتوقف عليه  
 الشئ لانه لا بد ان المقدمة موقوفة عليها للشئ المطلق على ما يسطر لان يكون موقفا على ما يحجب اوله  
 المستلزم هو الشئ كما عرفت فلا بد من الشئ بقوله سوا كان آه كما قلنا **فلا بد** ان آه لا يقال ما ذكره  
 بقوله فلا بد ان آه بل ان البصيرة يحصل بالتصور بالرسم ولا بد ان آه متوقفة عليه المقصود  
 وذكر لانا نقول ما يحصل به البصيرة يتوقف عليه كما لا وسبب ان الرتبة البصيرة المانعة من  
 المقدمة كمال البصيرة فانه قلت لا فائدة في عدوله الى هذا الوجه او بوجه ايضا ما اورد على  
 الاول لانه المذكور في المتن هو الرسم الخاص في يقال ان ارجا التصور بالتصور العلم بهذا  
 الرسم الخاص فلا بد ان يلزم من عدم التصور بهذا العلم عدم الشئ علم البصيرة كجواز حصوله بغيره  
 من الرسم وان اراد تصور الرسم مطلقا فلا بد من الترتيب ان آه فلا بد ان يقال ان الترتيب  
 تام على كلا الوجهين لكن نفس المقدمة بما يتوقف عليه الشئ بالبصيرة او اوجه اولوية ان  
 اراد هذا الرسم الخاص لتحقيق في الرسم المطلق او اوجه اخرى لتحقيق في الترتيب بوجه  
 ما مطلق لان هذا الرسم قد لا رسم بلا واسطة ويوجب بواسطة والرسم المطلق لا يمكن تحققة الا  
 في فن الرسم خاص بخلاف الترتيب بوجه ما فانه لا يحتاج تحقيقه اليه ولا تحقيقه الى المثل لا اتركب مع موانع  
 الترتيب الرسمي الى لا يحتاج اليها الشئ المطلق ولم يكتف بما يحتاج اليه وليس هذه الترتيب المحقق  
 اعني الترتيب بالوجه الذي يحصل به قولنا علم من العلم مثلا كاه الا ان المقدمة الواقعة  
 في كلامه لا يحتاج الى الترتيب اعني الشئ علم وجه البصيرة على انما نقول ما ذكره الوجه الذي لا بد  
 علم انه لو لم يحصل الشئ علم وجه البصيرة ثلث في تحققة فلا ريب ما يرد على الوجه الاول  
 ايضا بانه هذا التفسير لا يصح لانه الامور المذكورة في المقدمة سواء كانت جزئية او اجمالية  
 على انما نقول ما ذكره الوجه الثاني لا بد من علم انه لو لم يحصل الشئ علم وجه البصيرة

المستلزم هو الشئ

الترتيب هو

التوقف مطلق

الترتيب مطلق

الترتيب مطلق

الترتيب مطلق

الترتيب مطلق

الترتيب مطلق

احرانا يحصل بكل من البصيرة كما بين من كلام الشارع ايضا فلا يكون من انما لا يجوز انما من مجموع  
 موقفا عليه ببصيرة لانه مع كونه الشئ موقفا عليه لشيء ان لا يحصل ذلك الشيء الا به اية الرتبة  
 من البصيرة كما انما ومعقود ان الكمال يحصل على هذه الاشياء الثلاثة ولا يحصل بواحد او  
 منها وليس في ترتيبه يحصل بالبصيرة لانه في هذه الحالة لو وجد شئ في امر آخر له آخر  
 من هذه الصور في الكمال فله ان يفهم لانه لا يرد ما اورد من آه كمال البصيرة لا يحصل هذه الثلاثة  
 ايضا بل يحتاج الى اشياء اخرى لا يحتاج الى الجواب عنه بانه يكون الشئ موقفا عليه لشيء المستلزم  
 حصوله حصول ذلك الشيء اعلم انه لو لم يحصل به الشئ علم وجه البصيرة في الشئ  
 علم هذا الوجه انما يتحقق اذا علم الشارع احوال الشئ في قبل الشئ علم وجه بكم لا يحصل  
 بعد الشئ فيه ويراد ان ذلك لا اعتقاد بعده واما حصول الشئ فيه او لا الاعتقاد بعد الشئ لم  
 يعلم احوال الشئ فيه علم هذا الوجه والاصل ان يقال بعد فعله عينا ولا يحصل له البصيرة لغيره  
 وجه انباء المتدبر بقاء في المطلق في المقدمة فله ان ترتب آه قبل ينبغي ان يقدم القابضة  
 المرتبة على القابضة المتدبر بها جيبان بقاء القابضة المتدبر بها لاجل تحقق الشئ لانه الشئ اذا لم  
 كان امر اعظم مقتدا به على الطبيعة اليه كرسب شي واحد يؤول اليه سوا كاه ذكر الشئ في  
 علم وجه البصيرة كما اذا كان تلك القابضة هي القابضة المرتبة او اعلم هذا الوجه كما اذا كانت غير  
 بانه يتصور شئ قابضة امر ولا يكون كذا فانه لا بعد بصيرة في طلب ذلك الامر كمن هذا السبب عاين  
 عليه الشئ المطلق لان ذلك هو المتدبر بقاء في القابضة ما لا يشك من حيث ان بقاء المرتبة الثلاثة  
 يترك السبب بعد الشئ والاول مقدم على الثاني قبل هذا علم تقدير بعض القابضة  
 اذا لم يتبين له بعد العرف طلبه كماله في واحدة لم يذكر منها فله من جهة واحدة ذكره  
 فيما بعد لانه الشئ في بقاء ان الطالبين علم واحد ولا بد فيه من آه يكونا متعلقين

او لا بد



نہ علیہ

۶  
ف. قلمی

مؤلف

فَلَا تَبْهَاهُ

انما يتعلق به

[illegible]

فَاعْلَمُوا



فائدة في الوراق موب البصرة لاهنا ولا فليس كما تعرف في التقديرون بالوضعية اية الرسم المذكور  
 تمام و منها ربح الفائدة فلا يحسن بالتصديق بها زيادة تصور **نفسه** بزيادة آية فيه انه انما يكون اكثر  
 اذا تصور الشارح العلم او لا علم وجه البصرة التصور اما اذا لم يتصور كغيره فلا يوجد وبيان ياتي  
 علم الشارح في اصل الشرح او الشرح علم وجه البصرة سواء تصور العلم او لا علم وجه البصرة او لا  
 فالمناسب ان يتصور كغيره او دونها البصرة فكل واحد فعل للشارح او لا يعلم البصرة بوجه  
 ثم بواسطة الاخر فيزيد زيادة البصرة **نفسه** وقد تحققت بانزاعه من اولى المقدمة المسمى  
 لانه فله واعلم او لا يعلم من المقدمة المذكورة ومنها ان خصوصها بالشرح بل هي شاملة عاها  
 بل الواجب في الشرح فلهذا العلم ما ينبغي البصرة كالم رسم وبيان الموضوع وعلم غيرهما مما ذكره بعد  
 فكله تصور العلم بوجه ما آية هذا ينبغي علم ايراد الرسم في المقدمة لا يكونه كخصوصية بل هي شاملة لكون  
 التصور بوجه ما في حق نفسه كما لو يكن لتكون اية الفائدة الزمنية ايضا لحق فائدة ما في  
 ذكر الواجب في الشرح المطلق واما التقديرون بالوضعية فلا يمكن فيه هذا التوضيح  
 فالواجب لتصور في المقدمة هو هذا فان قلت فعلم هذا لا يحسن فله تصور العلم بوجه ما لا ينبغي  
 ذكره في المقدمة علم وجه لا يعتبر فيه قيد البصرة قلت لان الاشعار لا لا تصور بوجه موقوف  
 عليه الشرح علم وجه البصرة ايضا كما انه موقوف عليه للشرح المطلق في لا يلزم من جهة من  
 المقدمة لتكون المرو من المقدمة ما هو متوقف عليه الشرح المطلق **نفسه** الاستفادة العلم  
 آية قبل الفائدة في توقف الاستفادة عليها بل ينبغي ان يتوقف الشرح علم وجه البصرة  
 عليها قلت ليس معنى توقف الشرح المذكور علم الشرح الا اية العلم بالشارح الشرح لما يتوقف  
 عليه ولا يظهر شك ان ذلك العلم لا يجهل الا بعد معرفة احوال الالفاظ التي هي علمها  
 وضوحا معانها الا انه تركه تمنا لما يجب فيكون مرفق احوال الالفاظ ما يتوقف عليه

ولا يظهر بها زيادة بغيره

تعيين بيان في تقصير

قوله آية

عليه ذلك العلم **نفسه** بيان مرتبة العلم ان بيان العلم قادم او شريك بيان شرف ثانيا من ان موضوع  
 هذا العلم الشرح من موضوع **نفسه** متعلق بطريق استفاضة ايراد بالطريق الالفاظ لا تهاط  
 من المعاني كما هو متعلق بها باسقاط من جعلها وضوحا معانها الا انه لما كان هذا البحث كثر الشرح  
 في علم عين اللغة ولم يكن ايضا جعله كليا سببا لبيان هذا العلم تركه هنا فلهذا اية مباحث  
 آية شرح قول واحد لا تعلق بطريق استفاضة فان قلت اذا كان بهذه المباحث متعلقة  
 من الالفاظ ولا يكونه موجهة بغير التميز عند الطالب لزيادة في طلبه ينبغي ان لا يجوز جعلها  
 من المقدمة المستلزمة للابحاث المذكورة ان قد سترنا ان الاول ان يجعل منها مباحث  
 الالفاظ وان لم يوجب التميز المذكور لكن يتوقف الشرح في العلم والاستفاضة من الالفاظ علم تلك  
 المباحث او لا يلزم من عدم ايجازها للبصرة عدم توقف الشرح بالبصرة عليها في بعض  
 الامور يتوقف عليها الشرح بالبصرة باعتبار انما موجهة ومفيدة كما لا امور الثمانية ومنها  
 يتوقف عليها الشرح لا بهذا الاعتبار كما كانت الالفاظ وهذا التصور بوجه ما في الشرح علم وجه  
 البصرة يتوقف عليه ولا يوجب البصرة وزيادة تميز الشرح فيه وان كان بينهما فوجه من  
 افرقوه انه ينبغي معلومية الشرح فيه مباحث الالفاظ لا ينبغي ذلك والقول يمكن ان يكون  
 البصرة المتعلقة بالشرح فيه الحاصل من المقدمة اعلم من ان يكون متعلقة بذات الشرح فيه  
 من حيث هو كالا امور الثمانية او متعلقة به من حيث هو طريقة فانه مباحث الالفاظ يوجب  
 بصرية بطريق الاستفاضة اعني الالفاظ لكن فيه مامر في فعله ما يتوقف عليه الشرح في الجملة  
 من وجوب الشرح **نفسه** وللجواب عن ذلك ان لا الذكر ولا الاستفاضة اذ لا ضرورة  
 لتقدير الاستفاضة لانه الذكر لم يحجج الدليل للعلم اعني فلا بد ان تعليل الذكر به غير شخص الا انه  
 لانه يقال لا حاجة ذكر الجح اذ لا ضرورة **نفسه** ولا ذكره لانه يجوز ان يكون فلهذا ذكر اشارة

1



لكنهم مغبين بغير ما أخذتموه من أموالهم ولا يرضونكم بما أخذتموه من أموالهم

بہارِ یاس

من يدري

العلم الى المنصور والتصديق على بعض النظم لكن قد علم على الجواب ان المنطق لا يتناول في نفسه قسما من العلوم  
هو متعلق به اما اذا قدم المنطق على المنطق والبيان فلا يخرج عن كونه لا يحتاج في انفسه التصديق والتصديق  
بالنظر كما عرفت ويمكن ان يقال ان قد التصديق غير ملحوظ هنا فلهذا قد تصور من جهة اخرى  
الشيء وخرجه ما يرتب عليه وهذا لا يستلزم كونه مساويا لكونه النوع بما هو في ذاته بل  
الاحتاج الى المنطق في الوصف المذكور هو على ما اياه واللام يكن المنطق يخصه عما جاء به من الخارج  
اليه والمنطق اولى اثر ترتب عليه تلك النابعة والوصف فلهذا لا يستلزم بيان وجه الى لاه بيان ما عرفت  
العلم بانه تصور ممكن يستلزم بانه لا وجه له هو عبارة عن الاستدلال على ان المنطق يحتاج اليه  
ولا يستلزم ايضا التصديق بالاحتياج الذي هو نتيجة وهو الاستدلال على ان هذا العلم بكونه  
يكون له وجه ان الرسم اذا كانه بالغاثة يستلزم بانه لا وجه له فلهذا قد علم هذه الناحية ان  
علم التقدير لاه الشرح وتبين العلم صحيح تفصيل لبيان الوجه والتعليل المذكور بعد ان قد علمت  
عليه بوجه ما يتوهم من ان النسخ المذكور غير محتاج اليه بانه لا وجه فلا يتفصل ولكن انما يعمل  
معطوفا على الاشارة المذكورة فلهذا اوردهما فلهذا رعي الموصوف الى المنصور انهم  
بحسب ما في لاه الموصوف الى المنصور والتصديق على ان المنطق لا يتناول في نفسه قسما من العلوم  
**فقد جاز ان يكون له وجه** فلهذا رعي الموصوف الى المنصور والتصديق على ان المنطق لا يتناول في نفسه قسما من العلوم  
لنكون يدريها ولا نظرا على فصول المنصور والتصديق وح لا يرد ما يتوهم من انه لا يلزم من  
عدم النسخ والتبين المذكور جواز كون المنصور بانه ضرورة لا سيما انه في نفسه فلهذا كان  
الناظر في علمه زيادة ان كنهه كونه الناطق ونصوره علمه زيادة فلهذا رعي الموصوف الى المنصور  
وذكر ان كونه المنصور تفصيل النسبة التفصيلية وهو كلف النسبة قبلها **فلهذا رعي** ان  
ان ذكرنا اشارة الى المنصور المذكورة اعني الحيوان الناطق اه كان فلهذا رعي

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
سنة لنا في كل شيء



خُصَّصَ مِنْ  
غَيْرِ ذَنْبٍ  
بِأَنَّهُ

سوارز





مراد في لاد هو غير ذكر اصله بل نفعه الخ و ايضا لا يرد النفع عليه الى مقصود الاستفسار  
 عن هذين الامرين حتى ياتي الواء والواو لنصير الجواب المذكور جوابا لا يرد المقصود ما ذكر فلا قصور  
 في كلمة او لا نقول **والنسيب** **مطلق** في تنوين مراد في آي هو تنوين مفهوم العلم في الاستفسار  
 من مراد في فلا يرد ما ينهم من ان المراد في وصف النقط والتعريف ليس للمفهوم قلت  
 لا كما في المأخوذة الفصحى المنصورة في قوله العلم لانه يصدر ببيان التبيين والاصل  
 ان تلك الفريدة انما تجاب الى الاستفسار عنها اذا كان تنوين المنصور مقصودا لثبوتها واما اذا  
 كان مقصودا بوجه كونه مأخوذا في التبيين اللذين اراد بيانها على الجواب الى الاستفسار  
 عنه **قلت** الفريدة اه ينفى لو فعل كما ذكرت لغات الفرض آية كونه التبيين عمدة  
 ووه التوفيق اما في تقدير الاقتراح بالتوفيق فظاهر واما في تقدير الاقتراح بالتفهم  
 في غير تنوين العلم الاصل فمأخوذة في الفرض آية كونه التوفيق غير عمدة اصلا بقول  
 اذ فيه شائبة عمدة في التفت الى العلم وعرف فيه بملاب تنوين المرافقة اذ فيه ترك  
 الالتفات الى العلم وتنوينه بقدر الامكان فلا يكون شائبة عمدة **قلت** او التنبه  
 الى نفع لولم ينفع الكلام كوقع ووقع كما ذكرت لغات التنبه على المرافقة لانه الواقع  
 علم التنبه المناسبات الذي ذكرته تنوين العلم ما قبل التنبه او بعده ووقع ينفع ما ينفع  
 من ان التنبه المذكور في فريدة الاقتراح المذكور هو فريدة ترك تنوين العلم واختيار  
 تنوين مراد في فلا يكون ذلك جوابا على عمدة كما يتنبه كلمة او ووجه الاندفاع هو انه  
 المقصود من السؤال ما ذكره وان لم ترك الاقتراح تنوين العلم الذي هو المناسبات على تقدير  
 تركه لم تركه امرا آخر هو المناسبات بعد ذلك اعني تنوين العلم بتسمية كونه التنبه المذكور  
 فريدة التركة المذكور على الوجه فنون الفريدة التركة واه كاه في الظاهر فريدة

من قول او  
 عن هذين  
 الامرين  
 في

الاقتراح  
 واما

الخ

فريدة الاقتراح فاصل السؤال انه لم تركه الا في المناسبات بل انما هو غير مناسبات الظاهر واصل  
 للقول ان الوضعي هو الذي قد التبيين المذكور من على سبيل وضع للكونيات في الاول فانه  
 اعلم ان مقتضى تنوين العلم فلا يرد ما قبله انه يجوز ان يحصل مطلق المنصور منسما في  
 فلا حاجة الى الاقتراح فيق العلم اذ يحصل بترك كونه التنبه عمدة والتنبه المرافقة على ان لا  
 الوضعي اعني كون التوفيق غير عمدة اصلا قد فاته من انما ايضا وايضا المقصود ان هذه الفا  
 لا يحصل على التنبه المناسبات الذي ذكره لانه لا يحصل بوجه آخر اصلا قبل ما في فريدة صلة التنبه  
 يكون منها عليه وبالتوفيق المذكور لا يقع التنبه على انه تنوين العلم بذكر مشور على المرافقة  
 قلت شاع ما قام ما هو عمدة التنبه مقام التنبه عليه ويمكن ان يكون في جعل طلة التنبه  
 فريدة الى علم المرافقة وجعل كلمة علم متعلقة بحدوف الى بناء على اه آفة فانه قلت تنوين العلم  
 اه هذا السؤال متعلق بما ذكره الشرح من فقرة تنبيهها على ان المنصورة اه وانا قلنا انه متعلق  
 بذكر اه كاه الظاهر فمقتضى التفت الى العلم من الجواب عن الاعتراض في السابق اعني قوله او التنبه  
 اه لا من غير وجه فمما فريدة فله واما اطلاق المنصورة على ما سنده وانا قلنا ان فله  
 بعد ذلك ولا حاجة في ذكر الوجه الى ان تنوين مطلق مطلق المنصورة من فريدة فله  
 على ذلك لانه المناسبات على تقدير نطقه بالشئ انما من الجواب ان يقال ووه العلم بحد فله  
 المنصورة فقط اذ فله او التنبه جواب عن فريدة تنوين مراد في العلم العلم تنوين فله  
 على ما يروى العلم اه قبل لا يلزم ما ذكره الاستفسار في العلم والمنصور بين التبيين و  
 لا يلزم منه في ذلك انما بين هذين التبيين مراد فاه فاه الجمع في قوله فله  
 اما في ما لم اوجع غير مطلق فله كما بين التبيين مع عدم مراد فاه لا يقال ليس  
 معنى هو ان فله العلم المقصود بين هذين التبيين فله ما بينه العلم فاه اعلم الاستفسار

بده  
 على  
 اذا

على احد

قوله  
 في  
 ما بين هذين

المناسبات















لان عنوانها يدور على التعداد فيكون ذكر التعداد في هذه النصوص النادرة لعدم التفرع بالعدا  
 المذكور وجوز ان يكون العدة مذكورة لان كلمة هذه الشاكلة لا ما تقدم يدور على هذه الجملة فكل قول  
 فلا يكون له يمكن ان يطبق على هذه الامور لانه كما قد يدور على معارضة الحكم بالنصوص والنصوص لا يكون  
 ولكم اذا كان الحكم او كما يفهم انه تصور بغيره به الحكم لانه كل من مذكورة بكلمة غاية ما لا يلبس الجارح  
 من التبعين ان يخلو في التبعين على المراه والزمية هي ان المذهب بيننا اثبات مذهب الامام ومذهب الحكم فكل  
 مع حكم عبارة ليست في كل ما حكم مذهب الحكم مذهب الامام لانها قاطبة **فكل ما حكمه**  
 كما قيل في شجرة عدو في حكم وهو ما ذكره بقطعة ومفهوم من قطعه قال نعم لا يلزم هذا القول في التبعين  
 بل هو تصديق اذ التبعين لا يقال ويقال يدور قطعه ويمكن ان يعتذر عما قاله بان قطعه مع الحكم على  
 من المقصود في قوله بل قال في مجموع تنصيصا على النصوص وهذا التصديق ما قيل في قوله ويقال  
 مجموع ان لا يكون على ان مقصود من علم الامام ان تصور غير موقوف على الحكم وتصور غيره به اذ  
 لو كان مقصود بقطعه تصور منه حكم هو التصديق يقال يقال له التصديق بهذا لكن الظاهر ان  
 مقصود المسمى هو ما يدور ظاهر كلامه عليه لانه من المتأخرين والحكم عند فعل والتصديق للركب  
 في الفعل وغيره لا يمكن ان يجعل في العلم فان قيل بل يمكن تطبيقه على مذهب الحكم ان يقال في قوله  
 تصور منه حكم على الوقوع واللافتح الى تصور معلومة ومتعلقة بغيره وهذا هو التصديق على مذهب  
 الحكم فليست الا لانه قطعه وهو لسان امره بان ذكر لانه هذا تفسير الحكم بعينه الا بغيره والاشارة لانه  
 توفيق في ذكره بان يجعل غير هو ارجاء الى تصور الحكم ارجاء قطعه ويقال في مجموع مذهب الحكم  
 اذ لم يتحقق ولم ينفذ في مجموع يقال التصديق فكيف يصح قطعه ويقال في قوله ان الامام لا يدين  
 ان قاطبة هذا القول شخص آخر غير صاحب هذا التبعين اعني الامام ويكون مع العلم من اية التصديق  
 عند صاحب هذا التبعين هو التبعين الذي لا يخرج منه ويقال في مجموع الحكم في الامر المتعلق بوقوع شبهة لغير  
 الامام لوقوع الا لا يخرج منه تصوراتها الستة فله تصور منه حكم تصديق ايضا عند

فيكون  
 بلام جارة

ظاهرة

نظمة الوقوع  
 واللافتح

ان قاطبة

عند غيره وايضا يلزم عدم تفكيككم المأخوذة التبعين مع تنبيه للنصوص كما هو فيه معناه هذا التبعين  
 يستعمل امرنا فالناسب تفرعها او تركه تفرعها او اما تنبيه لحدودها او الاخر فغير مناسب يمكن ان  
 يقال علم من تنبيه النصوص المتعلقة بغيره لانه ذلك المقصود هو الا بغيره او الا بغيره او متعلقا لا يكون  
 الا الوقوع واللافتح وهذه كما كانت معصية تركه او مان للتبعين والافاضة هذه العانة  
 في التبعين اشار بهذه العانة كما لا يكون مقصودا علم انه يدور على الامام الشاهد اما ان التصديق  
 مستفاد من الجرح واما عدم انحصار العلم في التبعين او ذكره لانه الحكم التصديق على مذهب الحكم فكلما تصور  
 سائر جازم الامر الاول ولزمه ايضا ان لا يكون التصديق لا بد من كونه من النصوص والنصوص  
 كلما يتبعه عند كسبية والاي لم الامر ان ويلزم ايضا التبعين غير التصديق كسبية الجرح  
 وهذا اذا كان الحكم او كما وما اذا كان قطعا لم بد من كونه من النصوص لانه لا يكون له كمال الطريق  
 المتصلة مختصا بالعلم وانه لا يستلزم ان يقال جعل التصديق في سائر العلم ليس فعل الا ان يلزم فعله  
 العلم **فقط** ومنهم من قال هذا لانه تصور المقصود على ما ذكرنا اذ لو جعل قطعه ورواه بمنزلة مقدمة  
 اخرى للتدليل على كونه هذا الكلام كسبية نفع اذ لا يثبت ان التبعين على مذهب الامام بل يدور به  
 بعض ما يدور عليه ولكن ان يقال ان قاطبة هذا الكلام يقع اية التبعين منطبق على مذهب الامام بهذا  
 التوجيه فتبين في كل من ينفق لكن يلزم ان يكون اية علم انه لا يتطابق بذلك بل يلزم ان يكون اية قبل  
 هذا كما ان التبعين ليس في العلم وكذا مجموع النصوص لانه الحكم على العلم انما يعرف حكمه في العالم ولو  
 شكك في تزعمه للعلوم معلومة وقوع السبب ولا وزعمها كذا حاله اذا كان قطعا فليكن الظ  
 المتبع به يعرف في الحكم منها لا وركه السبب هو تصور الحكم بعده وعدم قيامه لا يمتنع ان لم يحصل  
 والاشارة بعد وهو شرطه ولا يشك ان حكم السبب الى احوال اذ اركه السبب في مجموع النصوص كذا وانما قيد  
 بقوله شرط او قد يحتاج اذا كان كسبية الاشياء ولكن ذكره التبعين ليشير الى انه لا يمكن وجوب الحكم

فيكون  
 بلام جارة



بدونه صلا ويدل عليه عبارة الاضمار ان فاعل هذا التوحيد فاعل الاوراك الذي تحفه  
 لكم ان كسر بعده ولم يقل بعينه علم انه جعل في حاشية شجرة المظالم مودعكم من النسبة وهما  
 تصورنا فاعلنا قلت هذا سارضة للذليل الدال على عدم سوانطباق التفسير على ما ذهب الامام  
 وكونه باطلا لا الظاهر يقول بطله فلا يكون على هذا التفسير ايضا منطبقا على ما ذهب الامام لان التفسير  
 انفسى العلم على وجهه والمصدر ان التفسير بالعلم الموزع عنه اذا جعل انفسى العلم كانه التفسير  
 على نفسه واما اذا جعل التفسير اودسبه كانه فعل بمعنى او او جعل يذكر الفاعل كمن لم يجعل اودسبه  
 بل جعل التفسير شيئا او قلنا ينطبق عليه واما قلنا ان الفاعل لان الكلام في عدم انطباق التفسير لا بطلانه  
 بطريق آخر ويمكن ان يتكلم وبنار اذا كان هذا المعنى باطلا لم يكن خبر كلام الله على هذا المعنى فنعني  
 الاوراك يلزم عدم الانطباق بغير هذا واراد على جميع من جعل لكم فعلا وادخلوا في التفسير اذ لم  
 لا يتكلم التفسير اكره ما بعده على العلم وعالمه يصرف في معنى العلم واجبات ما جعله باطلا  
 وهو ان يلزم ان يتكلم التفسير فسمانه العلم بل جعله مركبا من العلم وما يمارنه وما ولا يلزم هراة  
 ان التفسير لا يمكن ان يجعل فسمانه العلم وبها بدل بعيد **فعل** وايضا يصدر عنه انه انما يكون اكره  
 تفسيرا للتفسير في برونه عليه ما ذكره من اعطاه واللام فيه للهداية يقال على اكره منكم في  
 ماله مدخل في حقيقة تصديق قوله وقد جعلته است الا ان قيل وقد وقع تساملا في ما ذكره هو معنى فعل  
 في التفسير فسمانه لا يكون فسمانه فلا يظهر ان قوله اذا لا يلزم اه وانه اختاره هذه العبارة في هذا المعنى  
 مع انه الظاهر ان يقال التفسير بهذا المعنى فسمانه التفسير وبما يلزم ان لا يصدر بناء على ان يكون  
 لكم فعلا امر غير متحقق وانه قد يكون في اكره منكم في شئ واخر حيث يصدر عليه ذكر الشئ  
 كالعدو اكره منكم العدو والنور والعدو الذي ليس به اذا يصدر المفرد عن ذكر العدو  
 اكره منكم وعلية انه لا يجوز في الجرم بانه الحكم وذكر المحرم المذكور في العلم كما سياتي اعلم انه يجوز  
 ايضا ان لا يصدر العلم على قوله بعد تركها كالعدو اكره منكم عدو من زدي او لا يصدر

هذا العلم بين  
 العلم ببيان

لا يتكلم

لو لم يجعل بانه

في الحقيقة

يصدر على قوله بل الزوج الخ اكره منكم في العلم ما بعده هو عليه وآله ومنه امر لم يصدر في صدر  
 الشئ وكذلك الحال في قوله الخ اكره منكم في العلم ما بعده هو عليه وآله ومنه امر لم يصدر في صدر  
 بل في جميع ان يتمسك بطله فلا يظهر وحاصل الكلام في ان التفسير في التفسير المذكور ان  
 يراد به اود الامور الثلاثة او اكره منكم في العلم ما بعده هو عليه وآله ومنه امر لم يصدر في صدر  
 لكم كما هو من ذهب الحكم اكره منكم في العلم ما بعده هو عليه وآله ومنه امر لم يصدر في صدر  
 لنزكوة التفسير بوا اما الاضمار فلا يلزم بطله في نزكوة التفسير بوا ولا يلزم هذا على الوجه لانه  
 يجعل التفسير عبارة عن العلم ولا عن اكره منكم في العلم ما بعده هو عليه وآله ومنه امر لم يصدر في صدر  
 المتبادر فقلنا انما يتكلم في العلم في بناء هذا الكلام علم انه لكم فعلا لانه اذا كان اكره منكم في العلم  
 للتصور انما ينسب الكلام على ما ذكره لا يتكلم في العلم ما بعده هو عليه وآله ومنه امر لم يصدر في صدر  
 ولكم فعلا في العلم والظاهر ان هذا الباعث على واه جعل التفسير عبارة عن الادراك الجامع لكم  
 لا اكره منكم في العلم ما بعده هو عليه وآله ومنه امر لم يصدر في صدر  
 فيكون التفسير نفسكم اكره منكم في العلم ما بعده هو عليه وآله ومنه امر لم يصدر في صدر  
 بانه التفسير في العلم ما بعده هو عليه وآله ومنه امر لم يصدر في صدر  
 ان يقال لكم في التفسير اكره منكم في العلم ما بعده هو عليه وآله ومنه امر لم يصدر في صدر  
 المفسر وبين الاوراك المطلق ظاهر اذ لم يظهر في المعنى الاوراك انتم انتم في الاوراك  
 المطلق وهو العلم فتوهم فاعلموا انه جعل التفسير بوا وهذا الوجه انما سلك كلامه  
 في ذكره حيث قال لانه التفسير في التفسير المفسر الا في التفسير في العلم ما بعده هو عليه وآله ومنه امر لم يصدر في صدر  
 كلام الشارح وقد جعل فسمانه العلم الذي هو نفس التصور فقلت هذا التوهم ان العلم  
 ان التفسير يكون بمعنى الاوراك الفاعل لكم فلا يصح تسمية العلم له وانه علم وقد علم ايضا انه  
 حتى معنى الاوراك المطلق حيث بين في تسمية الشئ الاوراك الزود عليه فقلنا

الادراك الجامع

العلم في العلم

في الحقيقة







[illegible]

۱۰۰

للوفاء

卷之四

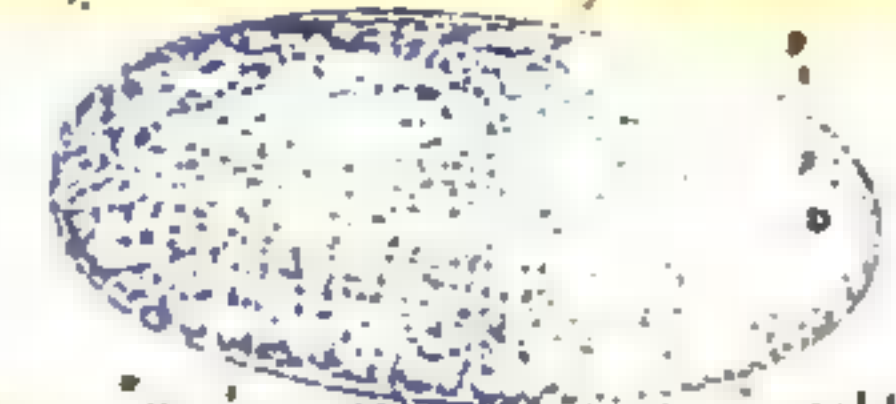
الكل ما يقال في كمال الشك ان قوله مقابل ليس خبرا بعد خبر كيون بل صفة لتو له تصور اقوال  
فقد اعتبره فبأن الذي يقران عدم كمال معتبر فيه هو مفهوم التصور السازع لاجزائية فيبقى  
ان بعض مقدمه اخرى لبيان **قوله** الشرط وعلى التصور الذي مطلقا كما وقع القبيح اذ  
تفهم منه ان التصور مشترك بين هذين المعنيين وبهذا الاشتراك يخرج الجواب الذي ذكره  
وهو انه الثانية الموعودة في السبع فلهذا حيث قال ولذا القبيح فائدة كمنظرة  
عن قريب قوله ان يقال عدم كمال المتبادر عما ذكرنا فهو مفهوم كمال هو مفهوم مقصور  
ال ساذع وذلك ان يكون التوضيح المذكور اعني قوله تصور لا حكم معه توفيرا رسميا لاف  
المتبادر من كماله فلهذا مفهومه الحقيقي وايضا الذي مقرر هو ان عدم كمال معتبر مفهوم  
التصور الساذع **قوله** لا يلزم قوله فان الموصوف اذا كان جزاءه فانه يدل على انه  
هو موصوف له هو ذات التصورات الساذع لانه هو الجاهل من التصور التصديقي  
وكذا لا يلزم ما ذكره بعد في الاقوال الدلالة على ان الموصوف هو ذات التصورات الساذع  
لا مفهومه وايضا يلزم مما ذكر ان عدم كمال لا يكون جزءا من ذلك المفهوم وهو ليس بمقصود  
اذا المقصود انه لا يكون جزءا من ذات التصورات التي هي الجزء من التصديقي ويجوز  
ان يكون عدم كمال جزءا من ذلك المفهوم ولا يكون جزءا من ذات المذكورة واجيب ان قوله  
بالتصور الساذع في قوله معتبر في التصور التصور الساذع هو التصور ما صيد على  
ولو قال في التصور الساذع كماله اظهر وبانه لا م حلاله ما ذكره على ما ذكره لا فاما هو جزء  
او شرط للتصديقي المطلق وهو هو مطلق التصور الساذع لاجزائية فان ذلك معتبر  
في التصديقي لاجزائية فيكون الذات في قوله ذات التصور الساذع في مقابلة الكمال  
لا في مقابلة العنوان اعني مطلق التصور الساذع وفيه ان المعنى في التصديقي لو  
كان مطلق التصور الساذع لا يمكن تحققة بانه قد منه سواء كان في تصور كماله  
وبه والنسبة او لا مع انه ليس كماله معتبر فيه لاجزائية فيبقى قوله ان عدم  
كمال صفة للتصور الساذع ان عدم كمال جعل في التعريف صفة له حيث قيل تصور  
لا حكم معه وفيه ان التصور المذكور في هذا التعريف ليس بمتبع للتصور الساذع بل بمتبع  
المطلق اعلم انه لو قال ان عدم كمال ليس جزءا من مفهوم التصور الساذع بل صفة له وعلى  
هذا التصور الساذع بل بمتبع المطلق

عليه

مجلس



فعل بجزء الادراك



نقد كونه جزءا من المفهوم جزاء من ارادته التي هي اجزاء التصديق فلا يلزم تركب من التقييد  
 لكان احسن قوله لان الحكم لا يعرض له الظاهر ان المراد بالعرض هنا هو العزم بالاعتق  
 الذي ذكره في وجه كلامه لا يصفى في الاعراض في الحكم اي القيام اذ لا يلزم ذلك فلو انما  
 يعرض لجزء الادراكات لان الحكم لا يعرض له هذا المعنى هو ان يكون به شيئا وهو ان ظاهر كلامه  
 هذا يدل على ان الجزء المذكور ليس هو صفة فاعلم ان تصور سائر وهو على الاطلاق  
 بعينه فله عدم حكم نعم هذا التصور سائر جامع الخصب المسخر الذي ليس له الا صفة  
 قالنا سب ان يقال هذا التصور هو مفهوم حكم بمعنى ان حكم مسووعا به انه ليس كما ذهب  
 اليه الحكماء اولاد اخلافه كما ذهب اليه الامام ولا عارضا كما ذهب اليه الاصفا  
 فلا يلزم **قوله** تركبه آه اقول لا مدخل في وجه تركب التصديق من الحكم ونقصه في الاستحالة  
 التي ادعوا بل استحالة بواسطة ان تحقق الظل يستلزم تحقق اجزائه ولا يلزم تحقق الحكم  
 ونقصه المستلزم لاجتماع التقييد وذكر المعنى باق كماله على تقدير ان يكون عدم حكم صفة  
 ولا يكون جزءا لان هذه الصفة يتبع انتفاكها عن مفهوم التصور السائر وذكر المفهوم يتبع  
 انتفاكها عن التصور المعبر التصديق لانها جزئيات للتصور السائر المطلق وتحقق الاجزئ يستلزم  
 تحقق كلية سواء كان ذلك الحكم بالنسبة اليه ذاتيا او غيره ولا مدخل في مفهومه الذاتية والجزئية  
 في هذا الاستلزام فتحقق التصورات المستلزمة بتحقيق التصور السائر المستلزم لتحقيق عدم حكم  
 فتحقق التصديق ويستلزم تحقق حكم ايضا فيلزم تحقق حكم وعدمه فلو كان هذا ان مفهوم **قوله**  
 مستلزم تصور متناقضين لزم تحقق التقييد فالوجه في الجواب ان يقال ان المعبر في التصديق ذات التصديق  
 فتحققه مستلزم فلا يلزم محذور لان تحقق كل من الحكم وعدمه في علم آخر لا يوجب التناقض على ما متروا في ذلك  
 ان التصورات المعبر به ووجه الجزئية بمنزلة اجزاء خارجة والاجزاء الخارجية للشيء لا يعمل عليه  
 لزم في حتى يلزم على الحكم وعدمه عليه **قوله** والملاحظ ان المفهوم الذي لا يخلو ما يطلق عليه التصور  
 لا يلزم تقسيم الشيء انفسا ولا غيره لانه التصور لا بشرط بشي هو التصور انفسا انا نقول  
 لم يجعل التصور لا بشرط بشي فساما التصور الذي لم يجعل اعتبارا غير مقدمه بقيد فساما  
 منه وهو في نفسه بهذا يتوقف ما يتوقف من انه جعل قسم الشيء في حاله لانه التصور بشي قسم  
 بشرط

العرض

مخوضا

فعله فلا يلزم

فحقق التصديق

لزم في

لزم في

بشرط

بشرط لا بشي قسم التصور لا بشرط بشي ووجه الاندفاع انه لم يجعله التصور بشرط  
 بشي او التصور بشرط بشي التصور لا بشرط بشي جعل اعتبار التصور الذي هو مفردا  
 القيد في المذكورين قسما لا اعتبارا غير معروف بقا وكذا الاعتبار من قسمين على ما لا  
 في الشرح وليس الحكم آه انما اخبار بهذه العبارة لانه مراد فان مجموع اقسامه قسم  
 ليس بينهما ولا نظر ما والتقييد لا المعنى هو منه العبارة او لونه في الكلام الاول يكون المعنى  
 من التصور والتصديق وهو لا ينفك عن تناوله اقسامه كل قسم بل يجوز لتكليفه المتروك تناوله  
 التصور والتصديق كقوله ابن الحاجب قد علم ذلك جعل واحد منها على تقدير التناوله  
 يصح ان قولنا ليس كل فرد من التصور والتصديق بينهما بان يكون بعض افرادهما  
 نظريا وكل افرادها تميزا وكذا لو تركه الحكم في التسمية المعنى للتصديق من التصور  
 التصديق ويجوز ان يكون مجموع اقسامه تميزا **قوله** الشرط وهو الذي لم يتوقف على نظر  
 وقد يجعل صفة للعلوم والاعراض ان حصوله بالاشتراك في التيقن لصورة عليه  
 وكذا في الظاهر في النظر في تصور كماله في الملاحظة في الملاحظة لتفصيله في الملاحظة  
 جزئيا ثم قيل بل يجوز ان يراد بالاجزاء مثلا آه في الجزئية او اعلم قلت نعم فانه قيل ينبغي  
 ان لا يجوز ذلك لانه لا يرتب الجزئية مثلا يحصل في اثنائه البعض الذي يقوم به القوة الكلية  
 فكيف يكون حصوله في الاجزاء علمه ان العلم حصول صورة الشيء في العاقل لا في اذهاب  
 باه الدرك الجزئية في الحواس والاطراف التي ذكر في ما يشترك في المطالع وذات  
 المراتب يحصل في العضو الذي يقوم به الالهي ويحصل في صورة ما عند حسن المراتب  
**قوله** فان البديهي من لا يتوقف في البديهي يتوقف حصوله على نظر في الملاحظة كسب الملاحظة  
 مثلا لان النسبة عبارة عن ثبوت المولود معرفة للضامن من حيث هو مضاف في الملاحظة في البديهي  
 في تعريف البديهي والنظر من التصور ايضا اشكاله القوم الا ان يدعى ان علومه الملاحظة لا يرتب  
 زيادة ذلك في ما فيه الثبوت القوم في من النسبة وفي ان هذا الادعاء لا يجدي في الملاحظة  
 تصور النسبة متوقف على تصور الطرفين فاذ كان هذا متوقفا على النظر كان ذلك ايضا متوقفا  
 عليه النظر كما في ذلك بل بطريقه وانما يجدي في ان لو اراد ان يكون في الملاحظة النسبة آه بيانها

تصوره

الذي لا يتوقف

آه البديهي بهذا المعنى

قد يجعل صفة للعلم

والعلم ان حصوله بالاشتراك

الذي لا يتوقف

بشرط



ان تصور النسبة كشيء **فقد** الاشكال قبل هذا غير متصور عند الامام لان التصور عند كل واحد بعد  
 ان يتصور متوجها عليه الاشكال المذكور وانما لا يمكن ان يكون التصور اميا والتصديق بالامر  
 بغيره في نفس الامر لان غير مكتسب له وتصورات اطرافه كسببة لعدم حصولها بلا نظر و  
 ايضا لا يتصور في علم الامام الاشكال بل علم من جعل التصديق عبارة عن الخلق ويجوز ان يكون  
 شخصيا قابلا لمركب التصديق **فقد** وبما يلهي ذلك المذكور كسببة **فقد** النسبة فتقول  
 ليس كل آحادا في عبارة المذكورة بذلك مع ان الظن في العلم الموقوف باللام من العلم بالعلم  
 ان لا الافراد في تنها علم انه لا تفاوت بينهما بل علم على مجموع الافراد على كل فرد **فقد** انه  
 اذا لم يرد ذلك كان المعلوم باقيا على ما هو لم يثبت الخط لانه المذكور في المجموع من حيث لازم  
 هو مجموع في نظرية مجموع افراد التصور والتصديق فيكون ذلك مجموع متنيا وانتفاء الكل  
 يجوز ان يكون بانتفاء جزئه **فقد** يكون مجموع افراد التصور مثلا نظريا ولا يكون جميع  
 افراد التصديق كذلك بالكلية واما اذا لم يجمع بينهما او قيل البركة على امتناع نظرية لكل  
 افراد علم واقدها على عدة فلا يمكن لهذا الافتقار فانه قبل هذا الكلام لا يلزم ما ذكرناه اذ ان  
 هذه العبارة ليكون نقض المقصود واجيب بان الخط هناك هو انه لو لم يجمع العبارة المذكورة  
 لم يكن العبارة متناولة بجميع افراد التصور وجميع افراد التصديق والخط متناوذا اذا  
 بينهما او قيل البركة على امتناع نظرية افرادها كما يثبت الخط مع تناوله العبارة بجميع افراد  
 التصور والتصديق **فقد** ونحن ان يكون الموقوف لم يلزم الخط لانه الاقسام في سببية حاصلة  
 من قرب تلك هي حالات التصور على نظرية الكل وبداية الكل ونظرية البعض وبداية  
 البعض في تلك هي حالات التصديق وما بطلان الفرض هنا لا يلزم حقيقة ما ذكرناه اذا كان كل  
 منها عن الآخر فاقسام كل مخصوصة ثلاثة ومن بطلان الفرضين يلزم حقيقة الثالث لا الحاشية  
 انه يأتي عن ارادة هذا المعنى انه اورد هذا المعنى في النسبة **فقد** اما ان يكون جميعا آحادا او بدينا  
 ذلك المعنى ينبغي ان لا يتوقف له هناك علم بتصديق في نفسه ينبغي ان يشرنا انه مرد ذلك فيكون مجموع  
 جميع بين التصورات آحادا فانه وقوعه بعد قوله بدينا استند الى علمه ان المراد بالجميع  
 بالجميع بين التصورات والتصديق هو الجميع بينهما فلا محالة كما اعني البديهي والنظري وع لا يلزم

وَعَنْهُ بِدَائِلِهِ وَنَزْ

میں نے جو ان کے ہاں  
میں نے

القسمين

وہی ملازم

يلزم قوله بعد وقد يجمع معنا ايضا آية لانه يدل على ان المراد بالجميع بينهما احد الطرفين اذ لو ارد المراد  
 في كلامه الخالفين لم يتناول بهذا ايضا وكذا قوله فلما قال وليس استعمارة المراد في الجميع اولا الثاني  
 اخى البديهي اذ لو ارد الجميع بينهما لكلام الخالفين لكلام الناسب ان يذكر ما يتعلق بالنظر  
 ايضا والجواب عن الاشكال هو لانه قوله ولا نظرا المعطوف على بديهيها متعلق به ويمكن ان يجاب  
 عن الاول ايضا بتقدير شئ ان لكنه جزم في البديهي او ثبوتها وبهذا الجواب يندفع الاشكال ايضا قوله و  
 المراد ما فكرناه انما ان هذا غير متعلق به لانه قوله قيل يريد ان معنى قوله لانه ما لا يخفى  
 آية بهذا بيان المناسبة بين العلم الذي عبر عنه بقوله لا جعلنا وبين ما ارد به اعني عدم الالتفات  
 المتطرفة اذ كما ان الجهد الذي لا يخفى لا يتجلى في نقطة بمنزلة العلوم ومشاها له يجوز إطلاق  
 لفظ العلم وما يودى في حواضه مودة آية عليه قوله لانه ما آية جملة وقعت تعليلها لقوله يجمع  
 آية وجود مقول الفوار والظهير فيه راجع الى المعنى **فصل** في الشرع هو توقف الشئ آية قبل بعد  
 هذا التوقف على توقف كل واحد من طرفي الدور مع آية الدور رجوع التوقف الى كل واحد منهما و  
 والالزام ان يكون في كل موضع في مواضع العود و آية ولم يوجد دور واحد مع انه لم يقل  
 في موضع من تلك المواضع فيه دوران بل قال في دور واحد و آية لانه عبارة عن التوقف للقيود  
 يكونه المتوقف عليها متوقفا على المتوقف فلا اشتراط في التوقف و آية لانه عبارة عن رجوع  
 التوقفين في قبيل المسح كما يقال الاثنان حيوانا أو ناطق والمقصود ان الانشائيين  
 ذلك المجموع لا الحيوان المفيد بالناطق **فصل** في الشرع اما بمرتبة اى بلا واسطة كما يقال فلان العلم  
 علم فلا بمرتبة واحدا ليس بينهما واسطة وقوله واما بمراتب ومفناه بمرتبتين بانه يكون بينهما  
 واسطة واحدة او بمراتب يجوز ان يتعلق بقوله توقف و يكون كلمة ما في قوله علم ما يتوقف  
 كناية عن رتبة فيما اذا توقف على رتبة و آية و آية علم آية فانه آية توقف على رتبة واسطة هي رتبة  
 و آية يتعلق بقوله يتوقف و يكون كلمة ما كناية عن رتبة مثلا متوقف على رتبة الذي يتوقف  
 على رتبة واسطة هي رتبة و اما قوله اما بمرتبة باعتبار تعلقه بكلام التوقفين لا يتوقف على  
 قبل قوله اما بمرتبة سواء جعل متعلق بالتوقف الاول او الثاني يستلزم دخول الدور بمراتب  
 لا توقف الدور بمرتبة و اما اذا جعل متعلقا بالاول فلا بد بعد ذلك في المثال المذكور على توقف آية

۱۲۷

وہمنا ہندو اب نہ

الوُفْقِيَّة

معاون ناطقین

فانما احملوا



الموقوف على **الواسطة** **ج** انه توقف بلا واسطة فليزم وقوعه في التوقيف اذ ليس الكمال قد  
 يفيد اشتراطاً ان يكون توقف الوقوف ايضاً على ما يتوقف بلا واسطة واما اذا جعل متعلقاً  
 بآلة فلا تصح في ذلك المتعلق **ج** انه توقف على ما يتوقف عليه بلا واسطة لانه  
 الواسطة في التوقف الاول لانه مع انه الصور من المذكورين لست من الدور عبرت على اصل الدور  
 عبرته انما يتحقق اذا لم يوجد في شيء من التوقيفين واسطة والتوقيف المذكور لا بد له من كونه متعلقاً  
 بآلة عبرته بكل منهما يوجب خلقاً لا يتصور في آية قوله عبرته متعلق مطلق ان توقف بلا واسطة ان  
 لا يكون في شيء من التوقيفين ملتصقاً بالواسطة متعلقاً بآلة بكل التوقيفين على سبيل التشارك  
 و **ج** يكون معنى قوله مراتب ان لا يكون بهذه الكيفية سواء وجد الواسطة في احد التوقيفين قديماً  
 كالمتعلق المذكور فانه اذا جعل التوقيف الاول في واسطة والثاني في واسطة وبالعكس او في واسطة  
 كما اذا توقف **ا** على **ب** و **ج** على **د** و **د** على **ا** فانه توقف **ا** على **ج** وتوقف **ج** على **ا** **ج** على **د**  
 وارضاهما بتوهم اذا جعل قوله عبرته اشارة الى التوقيف الدور والمصرح وقوله مراتب اشارة  
 الى التوقيف الدور **ج** على **د** و **د** على **ا** كما جعل كذلك عبرته اشارة الى ان التوقيف المذكور يجرى  
 في قسمين فلا اشكال في الاجابة لتقسيم التوقيف في قسمين **ا** ان كان له هذا لانه يصح  
 تعريف مطلق الدور لا نوعه والصور بان المذكور فانه في افراد الدور مطلق والتوقيف  
 صادق عليه **فعل** فليزم الدور واذ كان يلزم في توقف تحقيق مطلق من الصور والتصور والتصور  
 على تحقق الآخر لان التصديق بتوقف تحققه على تحقق التصور الذي هو شرط له وذلك التصور  
 اذا انتهى سلسلة الاكتساب اذ ذلك التصديق يكون تحققه ايضا موقوفاً على تحققه  
 اما بواسطة وادونها لان اكتساب التصور معناه تحصيل ذاته لا تحصيل صورته فيوقف  
 اكتساب معناه تحصيل صورته لا يبرده ما يتوهم في ان هذا ليس هو لانه وجه التوقف  
 فيكون لانه التصديق المذكور موقوف على تصور الحكم عليه في ثبت التحقيق لانه شرط لتحقيقه  
 والتصور المذكور موقوف على ذلك التصديق في ثبت الاستفادة والاكتساب **فعل**  
 في التوقف ان غلب آفة فانه ان لم يبرزه من متناه في زمانه حصول المظالم فالتوقف بغير حاكم  
 بزمانه متناه في زمانه ان يكون الغير المتناهي في زمانه متناه في زمانه حصول المظالم ولا ازمته غير متناهية

لم يثبت  
 انما  
 الحظر

المعلوم فان

كوازان لا ينف

متناهية بل في زمانه متناهية في زمانه حصول المظالم اذ لا يبره اعم من زمانه حصول المظالم لا يصح  
 السند لانه كونه مستنداً لانه اعم لانه وجوب اجتماع تلك الامور عند حصول المظالم اخص من وجوب  
 الاستحسان في زمانه اذ لا يبره في تقييد الاخص اعم من تقييد الاعم ويمكن المناقشة بان تقييد  
 الاجتماع بزمانه حصول المظالم في مفهوم من كلام الشارع اعم من قوله في لوازمه ان يجمع في الزمان  
 فلا يلزم العموم قوله في زمانه واحد في دفعه كما يشعر به قوله في دفعه واحدة **فعل**  
 في دفعه واحدة هذا الاخر في الظاهر كلام على السند الاخص لكنه في الحقيقة الاستدلال على  
 المقدمة المنعومة في ان الاكتساب بطريق التسلسل سبيل في توقف حصول المظالم حصول  
 امور غير متناهية في دفعه واحدة واما هذه الامور الوقوف عليها اما معاً او شرطاً او علته  
 والامور الغير المتناهية لا يجوز ان يكون معاً فيكون شرطاً او علته وحيث اجتماع كل منها  
 مع المظالم فلا يكون فيكون عليه متعلقاً بقوله في دفعه واحدة هذا الاخر في الظاهر كلام على السند الاخص  
 هو كلام صدر عن المحدثين وعلما ان المنع الوارد على الاستدلال السابق ويمكن ان يقال  
 ان هذا السند وان كان اخص من المنع يجوز ان يثبت على غير هذا السند كما يستعمل  
 في المطالب من جواب هذا الاعتراض كونه توهم المعترضين المحللين لها والمنع اذ توهم ان المعترضين في جميع  
 منع فيكون باعقاده كلاماً على السند المسأله وهو مقبول قبل عليه هذا لا يلائم ما مر انفا  
 في ان السند المذكور اعم من المنع اذ يثبت اعتبار السند مجموعاً فوضعي الاعداد وعدم وقوع  
 الاجتماع مع حصول المظالم يعني اعم من لزوم الاستحسان في امور غير متناهية في زمانه  
 متناهية في زمانه في ذلك الموضع باعتبار ان يمكن ان يوجد بدون الحيز الاول منه يجوز ان يثبت  
 على شيء لا يكون معاً اذا كان بحيث لا يجب اجتماعه مع المظالم اخص منه باعتبار  
 الحيز الثاني اذ لا يبره بالزمان المتناهي ما هو اعم من زمانه حصول المظالم بناء على  
 ان تلك الحدود يمكن ان يوجد مع تقييد المنع اذ يجوز ان لا يكون الامور معاً في  
 ولا يجب اجتماع مقدم المظالم مع ذلك كسب الاستحسان تلك الامور في زمانه  
 ذلك متناهية اذا كان تلك الزمان غير زمانه حصول المظالم فيكون اعم من وجوب اخص من  
 وجه فلا يستلزام اتصالاً من جانب المنع ولا من جانب اخص السند لا يقال  
 لا يبره ما بعدم في ان تقييد الاخص اعم من ان تقييد الاخص لا يبره لانه لا يبره

حصول المظالم

مقدمة فيكون شرطاً او  
 على وجوب اجتماع كل  
 منها مع المظالم لا يكون معاً

فانما















المنطق بابه

يوم من الزمان

المطلوع بقوله فضلا عن ان يتوسط بين ان اثر العلة البعيدة لا يصلح المعلوم توجد في الوجه  
فضلا عن الوصول عند الخاضع وهو الوصول بطريق التوسط وان التوسط هو وصول الاشياء  
على مكانة وهو وصول الاشياء الى الخاضع لا يصلح ان يقع النوع بطريق الاصل الذي هو الوصول الى الخاضع  
الا اننا ليست واسطتها اشهد لان الذي ينبغي ان يكون متقيا بطريق الاصل الذي هو الوصول الى الخاضع  
فضلا عن التوسط وهو الوصول الى الخاضع ان الخاضع في الفعل المذكور هو ذلك التوسط بخلاف الخاضع الاول  
فان الخاضع بطريق الاصل هو الوصول بطريق التوسط لان الخاضع هو العلم المعبر فيه بقوله  
فان الخاضع بالشيء الوصول الى الخاضع وبين الوصول بطريق التوسط لا توجد التوسط بل نقول دلالا القطع على  
الخاضع الا اننا ليست بظاهرة لان الواحد بعد كل شيء ان يكون هو الوصول بطريق التوسط بل قد يصلح  
ليكون ذلك الواقع بعد ما هو التوسط المذكور فيجب ان يتقدم قبل ان العلة البعيدة قد يصلح المعلوم  
بما اننا انما نحن فان هذا الظرف بواسطة ما زينة لنا رجا او اننا انما نحن انما نحن انما نحن انما نحن  
كما اذا وقع طرف جارا وانرا اننا رجا جاوره فقطع في الطرف المذكور فيكون انما نحن انما نحن انما نحن  
فبعد ما بارد واصبر زب اننا نقولنا اننا رجا جاوره فقطع في الطرف المذكور فيكون انما نحن انما نحن انما نحن  
وفوق نار صحرار الجربات النفية ليد اية اطعام نكرك اننا نحن انما نحن انما نحن انما نحن  
ماون حار فان لاه الكلي لا بد وان يكون كذلك في بعض النسخ استوفى شملوا بطله شطوب على ان يكون العلم لا  
هذه الجارة العالم العاقبة ان انطباق عاقبة ونزعة بعوف اطعام للحيات فكل هذه القضاة ما ذكر في الاصل  
بالعلم الاول امور الاول نفي و الله قوله احرشيات والثالث قوله على حمل هو عليها كذا في قوله  
اصيب بان تلك اعني قوله تقيت كلمة قد علمت في اننا ايضا قوله ايضا قوله فلما فروع بمنزلة قوله قوله بالانوار وذكر  
ايضا قوله وهذه الفروع قد علمت في تحت آية بمنزلة قوله على حمل هو عليها والمناسب على كره  
لها ثقل فلما فروع شتمل هو عليها وانما في هذه الفروع آية لعلنا البعد ينبغي قوله فلما فروع  
وبين قوله مندرج وقوله والقانون والاصل والباطل والقاعدة سماه حرا او كذا في هذه  
القضية بالقبول اننا نحن الفروع بمنزلة ان يقال ان الكمال القياس في النسخ ولنا لم يذكر ذلك في الاصل  
الكل بالعلم الاول لان هذا العلم فيه مشهور لا يحتاج الى البيان فكلما بالقبول اننا نحن انما نحن انما نحن  
الاشياء اسما لهذه القضية باعتبارها صالحة التي يستفاد منها تلك الاطعام الفروع فيكون  
منعومها ايضا فبالا بدع في قوله النفية والاعتماد في التوفيق على ذات تلك القضية هو ان  
يصدق في

مودة عن ملكية مع انها لا تنفي قانونا في قوله وبين الطالب في حصوله تلك الطالب  
 هو يتوقف على حصول النظر الصحيح وحصوله يتوقف على ان يكون له لها بواسطة  
 والا فالتطالب لا يستفاد من المنطق بل من نظره فلهذا لا شك في التصديقات فيه  
 انه التصديق بالتطالب الكسبيبة فيكون المنطق واسطة بين الفاعل والمنفعل فيمكن  
 ان يجاب عنه بانه لا يبعد ان لا يبعد ان يلزم ان فعل الفاعل متفعل لانه المتفعل ما قبل  
 الاثر وهو ان الفاعل اثر الفاعل وقد قبله ويجوز ان يكون المراد بالتطالب هو السبب  
 وان الفاعل اليها بواسطة المنطق هو وقوعه لان الاتباع اذا كان فعلا كان الوقوع  
 اثره وان كان متبعا في فاعله وكان من جعل الاتباع فعلا لا يلزم ان يكون النسبة  
 الكسبية في غير اصل قبل وجوده الذي هو ادراكه نفسا قد لا يتحقق الاتباع كقول  
 الشك وايضا لا يتصور في كنه الحكم السببي اجيب بان المراد ايجاد النسبة في الذين  
 من حيث انها واقعة او غير واقعة في نفس الامر يعني اوجد في الذين وما هو واقعة في الذين  
 او غير واقعة فيهم في النسبة المذكورة والمراد بالنسبة هنا الوقوع او لا وقوع في نفس الامر  
 في الاتباع في حصول الوقوع النسبة بنفس الكثرة الذين ومع الاثر في حصول اللزوم  
 فيه وبذلك يتصور ما يتوهم من ان المراد بوقوع النسبة نفس الامر فلهذا ليس كذلك ان كان  
 المراد بوقوعها في الذين وقوعها في عبارة عن تصور النسبة وحصولها فيه وذلك حاصل  
 في صورة الشك مع عدم الاتباع فلا يكون هذا المراد بل يكلف من جعل الحكم فعلا انما هو  
 مستلزم لان قولنا لا شك في ذلك لان ذلك لا يمكن ان الاثر المذكور هو الاثر في الوقوع  
 لا ان نقول المراد بالاكثاف هو كونه كسبي او هو في المعنى عبارة عن حصولها الذي هو  
 واما انما علم الظاهر قبل هذا لا يلزم ما مر ان يكون الحكم ادراكا واجبا بالمراد من هو  
 ان الحكم ادراكه بنفس الامر ويجوز ان يكون النسبة ادراكا كسبي بنفسه وفيه علم بالذين  
 كما ذكره اه ذكروا الشارح حيث قلنا واسطة بين الفاعل والمنفعل والتطالب  
 الكسبية وانما قلنا ذلك لانه التعجب الاخر في قوله واما بناء على انه لا يوافق عبارة في  
 الا يتكلم كما سبغ واما بناء على انه فيه اثر عطف على ما في غير اجيب بان المراد  
 على ان الشارح يقتضيه في هذا ايضا فقال وليس كذلك لان المنطق في واسطة بين الفاعل

والله اعلم

ويفعل

وإيجاد الفاعل.

الوعاء بيضاء

اوليت توافق

جعلنا من الماء

فوقها طبرستان

10

10

بقا



لأن الأثر في الحياة

والجواهر لا المطا كذا ذكره قبل جود أن يتكلف وتقدر في كلامه مضافاً إلى ما بين يديه  
المطال كسبته بين الكسبة قبل لا يلزم ذلك قوله في الكتاب لأن التفسير هو التفسير  
غيرها وفي الصواب لا الكتاب واجب بأن المراد بالكتاب هو كونه مكتوباً بالفعل  
وهذا الكون إنما يتحقق في الجواهر بسبب الترتيب الذي هو العمل المراد به كونه كذلك  
للعاقلة التي هي المرتب للمادة ولو جعل الجواب واجباً بغيره لما كان العمل كونه  
المراد به وان كان بعد المخرج لهذه الحقيقتين فعلة حقيقة كل علمه قبل فعله هذا لا يمكن خبره  
وأيضا المائل لا يستلزم الكتاب التي هي أمور اعتبارية لا يكون من الأمور موجودة في الحقيقة  
لا يمكن إلا للوجودات واجب عن الأول بأن تلك الأشياء غير ذاتية ولا هيئات الغير  
المادية يمكن تحديده وهي الله بأن المراد بالحقبة منها هو المادية التي هي أعم منها فانه قبل من تتوحد  
الشبهة الاخرى عما تدبره يجعل حقيقة العلم الحقيقي بآثاره فلت لأن المراد بها هو  
الكلية لا التصديقات القاطنة بغيره وعرف من المتعلمين أسماء العلوم المخصوصة  
آه فبهذا الكلام وما ذكره بعده اعني لا قد حصل آه شربان لا حقيقة منها فمقابل الجار  
لا يحسن المادية الموهبة لانه وضع اللفظ من لا مدخل له في كونه ذلك الشيء حقيقة لهذا العلم  
وأيضا العلوم المدونة من المادية اصطلاحية الاعتبارية في أعين المصطلح وهو  
أسماء بآثاره كان هذا بعيدة حقيقة من العمل الاعتبارية واما الموضوع آه الظاهر المراد  
بالموضوع هو موضوع الفنى لا موضوع المسئلة لأن الذي يرتبط بسببه بعض المسائل ببعضها لانه  
أمر مشترك بينهما في أنهما موضوعان واما موضوعات المسائل فلا اشتراك فيها في  
الموضوع حتى يرتبط ببعضها بعض المسائل ببعضها فبذلك علمه أيضا فترى أن أثره في المسائل واما  
الموضوع فقد عرفت في صور الكتاب لأن الذي عرفت فيه هو موضوع الفنى لا موضوع المسئلة  
وكذا قوله بعد هذا القول إن كاه المراد به التصديق بالموضوعية لأن التصديق بالموضوعية هو  
الفنى من مقتضات الشروع لا موضوع المسئلة بهذا لكن قوله بعد هذا القول وإن المراد به  
أن يلاحظ أن المراد بالموضوع الذي جزء من العلم هو موضوع المسائل لانه الذي جعل بصورة  
من الجواهر التصورية هو موضوع المسئلة لا موضوع الفنى إلا أن يكون هو بعينه هو موضوع  
المسئلة أيضا ونوقش فيما ذكره من أن الكتاب الذي جعل المعنى في الجواهر التصورية

التكلمات بآثار  
على الشبهة  
المائل هو

من الكتاب

قد

التصورية هو قيد الموضوع لا الصورة ليرتبط سببه آه فانه قبل هذا التعديل بظاهره  
الذي جعل جزء من العلم هو موضوع التصديق بالموضوعية لا الصورة لأن الموضوعية لا تتصل  
المراد به هو ذات الموضوع لا العلم به وهو سبقت الاعتراض الذي أورثت في الحاشية  
أثبت بأنه لا معنى لجوازات الموضوع جزء من العلم لانه العلوم المدونة لا بد أن يشترط ويثبت  
فما يشترط أما بما لا تصدق فينا فخطأ ان كان حقيقة كل علمه سائلا وأما بما لا تصدق فينا أو تصدق  
بأن جعل المبادئ أيضا من إفراء العلم ثم ان جعل اجراء العلم ثلثة أراد بالموضوع نفسه  
موضوعات المسائل لا موضوعات بطرأه وأراد بالمائل الاعتراض التي جعل عليها لأن المسائل قد  
يطلق عليها فاذكر فكرة الشرح المطلق وأراد بالمبادئ التي توضح تلك الموضوعات والمطلوب  
كتوب السالبة والعلوية المستوية الواقعية مثلا موضوعات هي لانه قد علم السالبة الكلية  
تتمكن كلها والمقدمة التي برهن بها على اثبات تلك الحقائق لتلك الموضوعات والمطلوب ما هو  
الشارع في الحاشية لكن هذا خلاف ما ذكره المعنى في بحث إفراء العلم بحسن موقعه  
آه الظاهر المراد بالمائل بهذا ما يوافق اليه قوله وإنما أخرج اليه جوابا كذا باعتبار  
استصحابه الماشي وهي أمور مختلفة وإنما يحسن جعلها علما وأراد لا يشترط كذا في الجواهر  
هو الموضوع ولا مانع إلا التصديق في أنه لا يمكن في تصور المسائل كما في ما ذكره في اللاحق وذكر  
من شرطه أن يكون تلك المسائل هي التي لا يمكن أن يكون من كذا من الجواهر والعمل في ذلك  
الاجزاء التي لا يمكن أن تكون هذه التصديقات السالبة من الإفراء التي لا يمكن أن يكون سببه  
ما ذكره في باب التوضيح في شرح المطلق من أن التصديق قد يكون بالاجزاء المتخيزة في الحقيقة  
لكن هذا خلاف ما عليه الحق وهو خلاف ما سألنا في هذا الكتاب بوجهه آه فانه لا بد أن يكون  
العلم متقدرا إلا أن يكون كمره بالتقدير في قوله أمر متقدرا وهو التقدير قبل الشروع في  
المسائل لا التقدير مطلقا علمنا فنقول لا يمكن خبره في تلك التصديقات من القوة في الفعل علمنا من أن  
تبريد العلم بوجهه ما هو التصديق لافرا على الجاهل كما في التصديق كانه قد صدق العلم بوجهه  
سبب سئلته والكلام المتعلق به يكون انولنا احدا منفية وهو لا يكون مقبولا ولا  
ابطال وهو مقبول اذا كان سائلا لأن ابطال احد المسائل يستلزم ابطال الآخر  
والثالث ان يقال انه لا يمكن للسلبية وذلك ما يكون في علم اذا كان أعم لانه لا يكون لثبوت

الفنى

توضيحا

وتحاشية

في المسائل

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه

الذي هو

في المسائل

وهو

توضيحا

وتحاشية

في المسائل

شأنه

شأنه

شأنه

شأنه







لان نقطه بدری اعنی الطریق کا ذکر ہے و

[illegible]

جزء الرابع

[illegible]











بعض المعاني ليس بغيره ولا يكون له لازم في معنى ووجه انشاؤه ان هذا المعنى اذا اوصف باللفظ او  
تحت المطابقة بدون الالتزام فلم يكن تحت المطابقة مستلزما لتفدية الاستقبال وقد عرفت ان  
الاستلزام لا يتحقق بدون ذلك سلب اللفظ لازم انه ارادة ووجه سلبه ان اللفظ لا ينافي  
التفدية بل السلب الا لا يمكن ان يكون ان تصور كل ما يجب سلبه تصور التفدية بل بانها ليست بغير ما  
بل يتصور الاستلزام نفسا تفديقا به كما يفهم من هذه العبارة ويمكن ان ينافي تفديقا لان ان المفهوم  
من قولنا التفدين ما يقع من حيث انه تابع ما ذكرته بل المفهوم ان التابع ثابت للتفدين لا في قبلة التفدين  
ومنا لبيان الاطلاق وكل مطلوب ثابت بجزئه بل لا يكون له ما يقع يحصل اكلا من مفهوم التابع  
هو المفهوم الاضمار المستفاد من لفظ التابع فانه ارادة ان هذا المفهوم لا يوجد كذو مطابقة ان  
ما يستفاد من لفظ التبعوع فهو ان طاعة محيية فلو ان احد المتضايفين لا يوجد بدو ولا كذا فليها  
ولا فارجا لكنه لا حاصل الا فائدة لهذه هذا المقام وان اريد به ان هذا المفهوم لا يوجد بدون  
ما صدق عليه التبعوع فتوجب تفسير محيية لا تعلق له ايضا بهذا المقام وايضا ان هذا المقام  
متعلق بالذات لا بالمفهوم وايضا ان اريد بالوجه الفهمي الخارج عن المفهوم لا يكون وجودا مفصودا  
بل المعنى مع التبعيد ايضا وان اريد به ان مفهوم التابع يوجد بدون التبعيد في الذين وفيه شيء  
او هذا اعلم بتقدير صحة بل على عدم العلم لا على ان لا يكون له ما يقع يحصل تفديقا او تفديقا وذلك  
لان المعنى ان ذات التابع متعلق بصفة التبعيد حال كونه موصوفا بهذه الصفة او متعلق بصفة  
من جهة انه متعلق بهذه الصفة فليعلم ما ذكره خلاف ما اذا كان متعلقا بالمقام به فان عدم الوجود  
شيء او وجوده فيكون ذات التابع باعتبار انصافه التبعيد متعلق بصفة اخرى كعدم الوجود  
والحاصل ان قبل المتقدمة يذكر ما لبيان الاطلاق شيء كما يقال الانسان من حيث هو الانسان كذا  
والا لبيان تفديقه كما يقال المعنى من حيث هو معلوم موصوف لا لغيره واما للتفصيل كما يقال السارق  
من حيث هو سارق بقطع ولا يعلم شي من هذه المعاني اذا جعل ذلك متعلقا بالتابع فليعلم ان هذا  
وهو تفديقه الذات بل لا نسبة لا تفديقه انما بها او فائدة التبعيد ظاهر لان التابع موضوع  
ذات الموضوع بالوصف العنواني في الجملة كان تفديقه يعلم ان المراد الذات مع الوصف لا الذات انصف  
بالوصف العنواني في الجملة لكن هذا المعنى لا يتأتى في غير الوصف بل لا في مفهوم التابع لا ذاته في غيرها  
تفديقه وفيه انه تفديقه حاله والى ان تفديقه للعامة لا الذي لكل حال والى ان تفديقه باللفظ لا الذي  
المفظة الموضوع في اللفظ لا الذي باللفظ وبالفعل تفديقه ايضا ان يقال والى ان تفديقه الالتزام في اللفظ



من ان المركبات الحارزبة التي لا يكون معناها في حد لولا التزامها باعتبار ارباب العقول لا يكون مركبات  
 بالنسبة الى تلك المعاني او لادلالة الاعيان عند عدم تلا يكون منصوصة اليهم الا ان يكون المراد بالدلالة  
 المذكورة في تعريف المود والركب الدلالة بالمعنى الاعيان باعتبار ارباب العيون فيكون ما يقصد به  
 جزء من معنى في حيث هو كالمركب يرد بهذا الاعتبار في اقبال ان اعتبار التركيب بالنسبة اليها لا ينافي اطلاق  
 قصد معانيها المطابقة على ما هو في الشرط فان القبول في الوجودية انما يجب بقدرها اذا اصبحت  
 اربابها وتصوره لانه عدم المنسوب اليها لا يمكن ان يظهر معلوما بل بانيها واما اذا لم يكن اذ كان  
 كما في هذا الاشارة في ارباب المركب يحتاج الى اشارة فلا لانه لعدم المتعلق بها يمكن ان يظهر معلوما  
 بلا ينافي في نفسه لولا ان يكون مركبا بحيث يتغير اربابا لعدم المتعلق في انفسه فيكون تصور ذلك  
 الشئ سواء كان في الشئ يحتاج الى اشارة فلا لانه لا يكون له وجود في نفسه بالنسبة الى ارباب  
 على انه يكون معناه على طبيعته فيكون في الوجود. ويجوز للمعنيين ان يكون لا يكون في حق من ذلك  
 الجارية فيكون في معنى الدائم ومعنى الجارية بل لا بد من تحقق شئ اخر هو انتساب احد ما الى الآخر  
 اعني ما يستفاد من لسان الصور في موضع جميع ارباب التركيب في المادة والصور في معنى فوضع ارباب  
 بنفسه. ويعتبر في ان دلالة الجارية الصور وان كانت وضعية وضعا فاعلم ان كنهها ليست لفظية والقياس  
 منها الدلالة اللفظية الوضعية كما فهمت في هذا ذكره في قوله لا يمكن ان يتقبل لانه الصور جزء في التركيب  
 الذي نحن بصدده لانه قسم من اقسام الدال بالمطابقة وهذا الدال بالمطابقة لا يكون الا لفظا  
 والركب والصور واللفظ ليس لفظا لانه لا يكون له صور في نفسه فلهذا هو  
 ان لا يكون له لفظ الاضافة جزء منه. ولما اعتبر في ذكر الاول وجه تنبيه القس بالمطابقة وعلم  
 اطلاقه في حيث يندرج في النظم والاشتمال ايضا انه يعلم تنبيهه واطلاقه لانه ان يكون المركب جزءا في  
 عليه بانه لا يكون له لفظ في ذاته واولا وان يقال ان يكون له لفظ في ذاته فلهذا هو  
 هذا الكلام ان هذا التنبيه على ان التركيب بالنسبة الى ارباب العيون فيكون ما يقصد به  
 يندرج في لانه اظهر في التركيب باعتبار المعنى المطابقة فتوجه على هذا الوجه ان ارباب المعنيين في التركيب  
 من في الاول لا يطابق في ذاته في اختياره فيبين وجه الترجيح بان التركيب وجه في ذاته  
 عدم في الوجود في انفسه وفيه اشكال في وجهه اما في قول فلا في هذا انما يتم اذا كان التركيب والاول  
 بالمطابقة في معنى التركيب والاول في النظم والاشتمال لان هذا المسائل طلب فابدم اعتبار التركيب

في كتابه  
 لوتيب

في الجواب

في الجواب

في الجواب

التركيب في اللفظية وعدها اعتبار التركيب والاول في النظم والاشتمال لان هذا المسائل طلب فابدم اعتبار التركيب  
 بان يكون التركيب بالنسبة الى المعنيين واولا ولم يندرج في اللفظ بالنسبة اليها فلم يتم ولم يكن تنبيه  
 بالمطابقة فابدم اذ يلزم مع تعدد ارباب يكون ملحقة ما ذكره ان يكون النظم والاشتمال معنيين في  
 وانه يكون اتفاق اللفظ بالتركيب مع اعتبار بالنسبة اليها ايضا واطلاق المقسم فابدم هذا المعنى  
 او ارباب التنقييد في معنى ما سياتي في الاشارة الى ذلك واما ما ينافي فلا في التنقييد بالمطابقة  
 والاول في النظم والاشتمال لانه لفظا يدل في قوله على جزء من معناه المطابقة في دون النظم والاشتمال مركب  
 بالنسبة الى معنى المطابقة وهو في ذاته بالنسبة الى الاول في التنقييد بالمطابقة يستلزم ان لا يكون  
 تعريف المود على الصورة المذكورة والتنقييد بالاشتمال يستلزم ان لا يكون تعريف  
 المركب عليها بالتنقييد لا يكون في مناسبة اصلا واما ما ينافي فلا في هذا غير مفهوم من كلامه  
 والاول في النظم والاشتمال لانه لفظا يدل في قوله على اکتفا في معنى المطابقة والتنقييد  
 والاشتمال لم يكن ملائما ذكره او لانه ان المراد انه لم يقصد بالدلالة مطلقا وان اريد به  
 المطلق لم يكن مناسبا لانه لا يكون المطابقة ايضا مذكورة في معنى المطلق كالنظم والاشتمال  
 لا تفاوت في الجواب انما يختار الاول وعدم الملازمة فيتم اذ ليس المراد ان التنقييد بالنظم والاشتمال  
 هو المناسب في كل علمية انه ذكره اولاً لانه اعتبار المطلق هو المناسب فكيف قيل وهذا هو  
 التنقييد هو المناسب فلا يكون ملائما سبق بل المراد ان اعتبار هذا التنقييد ايضا ينسب  
 فابدم الاطلاق بالتنقييد بالمطابقة في وجه الترجيح فاحاصل ان اعتبار المطلق هو المناسب  
 في الحق وانما اعتبر التنقييد بالمطابقة لانه يقع غناؤه في وجه الترجيح فيتم في ذلك التنقييد  
 بالاشتمال هو المناسب فيكون غير ملائم لما سبق لانه التنقييد بهما غير مقصود بالذات  
 بل مقصود بالجمع لانه حصل للمقصود بالذات اعني المطلق قيل لان في قوله ما ذكره بل  
 ملحقة هو ان التركيب بالنسبة الى معنى النظم والاشتمال يقتضي ان يكونا معنيين في المقسم  
 اذ لو اعتبر في اعتبار امر مستغن عنه لانه التركيب بالنسبة اليها لا يوجد بدونه التركيب  
 بالنسبة الى المطابقة وقد اعتبرناه فالاول بالنسبة اليها يقتضي اعتبارهما في المقسم  
 اذ لا يلزم اعتبار امر مستغن عنه بالنظر اليه لانه الاول بالنسبة اليها قد يوجد بدون  
 الاول في الاطلاق ومركب التنقييد بالمطابقة لانه التركيب وجودي والاول وجودي

في التنقييد  
 بالنسبة اليها كونه في المطابقة والاشتمال والاول



فالمراد بغير المطابقة هو ما ذكره صاحبنا من ان قيل للمطابقة والمطابقة ان يكون  
للمركب اعتبارا من مستغنى عنه هو اعتبار التركيب بالنسبة الى التلخيص والاكتر ايام وهذا الخبر وراعي اعتبار  
امر مستغنى عنه ليس اياها الا بوجوب التقييد بالمطابقة مع ان هناك شيئا آخر يقتضي الاطلاق وان كان  
موجبا بالنسبة الى ما يقتضيه التقييد لانه بهذا التقييد هو الاول ولا يجوز ان يكون هذا اليوم  
لا اعتبارا للمطابقة بل الاولوية لما عرفت فانه لا بد ان يكون هذا اليوم آخره يتصف بالاولوية  
والتركيب بالنسبة الى المطابقة فقط لا بالنسبة الى التلخيص والاكتر ايام وقبل ذلك لا يعتبر  
لا في اليوم في الاول في قوله وانما اعتبر المقسم انه اعتبر التقييد ولم يعتبر المطابقة والمطابقة  
وهذا المقيد لم يعتبره كالتقييد فلم يلزم للملكية ما سبق انما اعتبر التلخيص والاكتر ايام في قوله  
التلخيص التركيب والاول بالنسبة الى المطابقة المعنيين ويكونان بالنسبة الى معنيين اخرين مع  
نقط في لا يكونان في ما ذكره بعد من الاكتفاء بغير المطابقة الى التلخيص والاكتر ايام لانه يمكن ان  
اعتبار الاول في التركيب كالمعنيين في اعتبار المطابقة لانه الاول في التركيب بالنسبة الى  
المطابقة لم يعتبره في يكونان في ما تقدم وزاد ان يشترط ان يكون انما الدلالة المذكورة  
ام لا بد منه في التركيب الا انه كاف فيه اذ لا بد فيه من القصد ايضا ولما ان يتحقق ان الدلالة  
ما ذكره في التركيب من ان لا يتحقق الدلالة على ان لا يتحقق كذا لا يلزم ان القصد يستلزم  
كونه اللفظ كذا ومردا لا يقال لم يعتبره في جانب الاول بالسلب الكلي اي ان لا يكون اللفظ على وجه  
يشترط في الدلالة لا يكون الدلالة في قوله لا يكون اللفظ على وجه المطابقة لانه لا يتحقق  
كذلك لزم الواسط بين اللفظ والتركيب انما اعتبره مطلق الدلالة في الافراد والتركيب يكون التلخيص والاكتر ايام  
ايضا معينا فاذا ادعى اللفظ على وجه معناه المطابقة دون التلخيص والاكتر ايام لم يكن ذلك اللفظ بالنسبة  
الى التركيب وان كان ايضا مفردا لعدم تحقق السلب الكلي بخلاف ما اذا اعتبره حلالا المطابقة وقد كافاه التلخيص  
والاكتر ايام لم يكونا معنيين فلم يتصف اللفظ بالنسبة اليه بالتركيب والاول لانه ان التركيب باعتبار  
معني التلخيص والاكتر ايام في قوله لا يكون اللفظ على وجه التركيب مجرد دلالته على التلخيص  
المفرد كونه الدلالة مفردة لا يستلزم التركيب كالمعنيين الا انما في مقصودنا في التركيب  
بالمطابقة في قوله ان يكون اللفظ المطابقة مقصودا ويكون اللفظ الاكتر ايام مقصودا في التركيب  
باعتبار التلخيص يستلزم التركيب باعتبار المطابقة في قوله ان يكون اللفظ مقصودا لولا يكون

في قوله

و اما اعتبار

في قوله

اولا يكونان في مقصود الاول في قوله ان يكون اللفظ مقصودا لولا يكون  
التلخيص المقصود الاول في قوله ان يكون اللفظ مقصودا لولا يكون  
اللفظ المطابقة في قوله ان يكون اللفظ مقصودا لولا يكون  
ما ورد على قوله في قوله ان يكون اللفظ مقصودا لولا يكون  
تركيبا لانه اللفظ كذا واللفظ اذا استعمل استعمالا صحيحا فلا بد ان يعلم هذا اللفظ  
وهو اللفظ الذي في قوله المقصود بلفظ حاصل من تقدير اللفظ استعمالا صحيحا وعيوبه وامامه الا ان  
فلا بد ان ينبغي ان يعتبر الدليل التركيب بالنسبة الى المطابقة لانه ما ذكره بنوعه عليه السلام  
لان اذ اضحى جعل اللفظ مستعمل في قوله ان يكون اللفظ مقصودا لولا يكون  
مع انه لا تركيب كالمعنيين المطابقة بل لا تركيب اصلا لان المعنيين مستغنى عن لفظ واحد ويمكن ان يكون  
باللفظ قد لا يكون اللفظ كالمعنيين المطابقة بل لا تركيب اصلا لان المعنيين مستغنى عن لفظ واحد ويمكن ان يكون  
للفظ الاكتر ايام يستلزم التركيب بالنسبة الى المطابقة والاصح في اللفظ كالمعنيين المطابقة  
تركيبا لتركيب بالنسبة الى المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة  
باعتبار التركيب باعتبار المطابقة في قوله ان يكون اللفظ مقصودا لولا يكون  
تحقق التركيب بل لا بد من ان يكون اللفظ مقصودا في قوله ان يكون اللفظ مقصودا لولا يكون  
اذا كان هذا الاعتبار من غير التقييد في اللفظ كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة  
الدلالة الاكتر ايام بل المقصود ان لا يكون التركيب بالنسبة الى المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة  
لما بين من اللفظ من غير التقييد على ما تقدم به دلالته الاكتر ايام والاكتر ايام معنيين مدلولهم  
فلا بد ان يكون اللفظ كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة  
به غلة لعدم صلاحية لان جزو من الحكم ينبغي ان يقع اللفظ كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة  
يجوز ان يكون الحكم بغير اعتبار الجزاء في قوله المقصود لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة  
المستغنى عنه لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة  
الاكتفاء وعدم الاكتفاء لا يمنع كونه اللفظ على ما تقدم الا ان كان اللفظ كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة  
قصد ولا يكون لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة  
جزو من الحكم كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة لانه لا بد من اللفظ كالمعنيين المطابقة

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله











فد يكون على الامور والالوه كالمسند اليه والسند في القضية وبعضها يكون على طاعه هذا الوجه  
 كالقيد الذي هو الرابط في حاله يثبت اليه فانه اذا لم يكن هناك متعلقا اليه لم يقع عليه رعا  
 لوصفاتها والتمتع هو هذا وهذا ابراهم ان انصاف معنى الاداة والنفع شي لا يمنع  
 وانما التمتع وصف بالشئ وجعلها حكما عليه وكذا ما ذكره بعد عن قوله فاذا اراد ان يكون  
 على شئ متعلقا به كالمسند اليه بناء على ان الالوه اليه هو العلم ان في هذا الوجه انصافا بان  
 يدل على ان الكلام علم ان انصاف معنى الاداة والنفع فيتمتع وبعضه يدل على ان التمتع قوله  
 غير انهما لا ينظر في العلم ان الذي في قوله ما ذكره هو ان بعض الكلمة والاداة يصح ان ينصف شي  
 في الالوه وان يوصف حكما عليه كذا في ادعاء عنها لا يلفظها وكذا يجوز ان يوصف شي  
 اذا لم يكن الوصف صريحا في قوله يجوز ان يوصف في الالوه في المقام المطلق اذ لا يلزم من ذكر  
 وصف من ان يوصف شي صريحا او يوصف معنى بها شي معناه يلفظها وانما يلزم من ذكر لشيء  
 مطلق الكلمة والاداة من جهة تحت اللفظ الذي هو وصف وما صدق عليه في هذا  
 تحت اوراق ذلك كقوله في اللفظ بل نقول ينبغي ان يكون لشيء من الكلمة والاداة ان يوصف  
 في الكلمة والاداة لا في ذلك بل انما يحكم علم معناها شي معناه لا يلفظها بل يلفظ  
 الفعل كقوله في الفاعل والعين والابح الذي ليس فعله ولفظها في الذي يتكبر في الالوه  
 هو ان الذي ليس شرف بل اسم وهو غير علم ان الالوه ان يعرف قوله انما هو كقوله في معناه  
 في ظاهره ان انصاف محسب الامر وجعل على الوصف حكم عليه ان نفس اللفظ لا يلزم والكلم  
 انما هو اذ لا يوصف معناه معناه عند هذا اللفظ بالشيء والكلمة في اللفظ لا يلزم والكلم  
 هذا المعنى في العبارة المذكورة يعرف عن ظاهر ما ليس في اللفظ ابدا فيكون في اللفظ في اللفظ  
 بهذا المقام لاننا نقول لا يرد في اللفظ بالشيء والكلمة في اللفظ بالشيء والكلمة في اللفظ  
 ولا بان يجعل مندرجان تحت مطلق الذي يوصف لهما لان نفس هذا السند في اللفظ بالشيء والكلمة  
 او على ان لا يوصف شي في اللفظ مستلزم منصف في حقيقة وهذا وصف من صفات الكلمة التي هي  
 ويرد في الالوه ان يوصف في اللفظ الذي يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة في اللفظ بالشيء والكلمة  
 لباري علم الغنى ان يوصف في اللفظ الذي يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة في اللفظ بالشيء والكلمة  
 المحسوس وهذا العلم المذكور ان يوصف في اللفظ الذي يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة في اللفظ بالشيء والكلمة

معد لوه

يحكم عليه بانه

مدر جاف

ولما في

نظاوه

متمفصلة بانه

هذا اللفظ بالشيء والكلمة ومعناه بهما معا لان هذا الحكم وصف من صفات اللفظ بانه جزء من الكل  
 ولما كان نسبة اللفظ بالشيء والكلمة نسبة الدالة باسم الدلالة كان هذا با حقيقه وصف الدلالة  
 جزءا وصفها من صفات اللفظ بالشيء والكلمة وصفها من صفات اللفظ بالشيء والكلمة وصفها من صفات اللفظ بالشيء والكلمة  
 من كذا اجل وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه  
 بلفظ بعد في اللفظ بالشيء والكلمة وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه  
 كذا في اللفظ بالشيء والكلمة وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه  
 اه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه  
 في اللفظ بالشيء والكلمة وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه وفيه كذا علم معناه  
 ان الظاهر ان الالوه لا يمكن التمتع في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 التمتع في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 اقول الاول لا يلزم في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 فلا يمكن ان يكون علمه في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 في اللفظ بالشيء والكلمة والاداة كقوله في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 ان دراجه في اللفظ بالشيء والكلمة والتشكيك في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 البعض الاول في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 بل انما وجوده في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 بالباقي او ليس في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 مشكك لا يخال الا في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 لشيء في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 من اللفظ في بعض اوله في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 بانه يجوز لشيء في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 ما شبه في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 وجوده في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة  
 اثبت في ذلك في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة لانه يوصف في اللفظ بالشيء والكلمة

وذكر الحكم في اللفظ بالشيء والكلمة

وصف لفظها

وهذه الالوه

وهي

اشد

بالاشارة الى الالوه

في قوله الكيفية وما

يجوز ان يكون



















































بالقائم

النسخة

عليه السلام

المؤيد

المؤيد

عناية البصيرة  
على الاعيان

486.



بشر كسب الحجة منها فيجوز انما انما من لا يمانه كقوله في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وان  
هو انما قيل في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
يجعل القضايا اجبا لا مقدرا على موقف ملك العباد من حيث الاله واليه في كل الاحوال  
مباحث القضايا ويتبع بها الاقام الاصلية ان لا يمانه في معنى القضايا  
والطهارة التي تذكروا بها في القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
فان قيل كونه التقييم سببا لتعين تلك الاقام كيف يقتضي ان يكون التقييم من تمة التوحيات  
اجبت ان الوضوح من تعريف القضايا كانه انما كان في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
لو كان المقصود بيان احوال تلك الاقام كان ذلك التقييم الموجه لتعيين التوحيات في معنى القضايا  
لا يمانه انما يمانه في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
ممنوع وانه لا يمانه في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
واجب ان يكون المراد من معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
وانما اعلمت لانه لا يمانه في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
من جهة ولا يمانه في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
انه ليس المراد من معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
عنا لا يمانه في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
حيث انه صور رافضا في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
هو الشيخ والظاهر انما يمانه في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
بين العلم والمعلوم بهذا الحق في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
ان لا مدخل للمعرفة مستقاة من حيث العلم في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
التصديق بمعنى المصدق به في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
ان يعرف في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
على آخر في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
التصديق على معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا

المستعملين لبيان

المرتب على

في الضرورية

واللا ضرورية

في صحتها

معها

فانما القضايا لا فائدة من كونها في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
مفردا في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
مفردا في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
واما انما هو لا فائدة من كونها في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
ينفك احدهما عن الآخر في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
فان قيل المراد من الحكم في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
جوز في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
عنا في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
والكذب في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
الكذب في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
الشرطية في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
مفردا في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
لانما لا يكون في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
كذلك في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
مفردا في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
بالنسبة في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
الواقع في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
من الحجة في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
لا يمانه في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
ارضا في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
ينفك في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
انما انما يكون في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
انما انما يكون في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا  
المقصود في معنى القضايا بالامبا حقا وذكرا وانما هو صفة في معنى القضايا

المستعملين لبيان

المرتب على

في الضرورية

واللا ضرورية

في صحتها

معها

















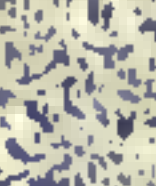












فرضه بنده است مستحق در روز  
انقضای وقت ظهر غم

کتابخانه

بسمه نك وجوبه دليل الهى اقراء باسم ربك دليل نبوى كل امر ذبال لم يبداء  
بسم الله فهو ابرو واجود دليل عقلى بودركه كتب بسم الله  
فرقا بين كتاب الكافر وبين كتاب المسلم قال الكافرون  
بسم الآت والقرات وروح القدس محمد له نك وجوبه  
دليل الهى المحمد لله رب العالمين دله دليل نبوى كل امر ذبال  
لم يبداء بحمد الله فهو اقطع واجود دليل عقلى بودركه  
شكر اللهم على المنعم عليه واجب تضرع نك وجوبه دليل الهى  
ان الله وملائكته يصلون على النبي دليل نبوى من صلى  
علي مرة لم يموت ذنبه مرة دليل عقلى بودركه الله تعالى غايته كبرى  
بن غايته سفلى بسفلى علوية اول شئ ملجئه وسيله كبرى  
وسيله كبرى محمديهم وسيليه بر تحفة كرك تحفة نه صلوات تحت  
رحمى اللهم صلى على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

١٢٩٥  
 انت عاقله السلام على اهل بيته  
 المساجد في القلعة ببايجاز

1851























الكمال ثلاث و حكم ثبوت افع للنسبة و كلامنا باللائحة الحكم الا قد فدت ان جعل الحكم فلكا هو  
 من هبنا فخر من فاطمة عما ذكرنا كما انتم انتم باللائحة و جوابه انكم اكلت و الذي على انتم فلكا باللائحة  
 الا بمرتب بان الحكم بالعدد و مع به بعد ثانيا و كلامنا في التصديق الا ان الحكم الكلام هنا  
 عما اذا وراك فاذ اذكر اننا انظر في ان النسبة بين ما لم يبع لنا في القول هو ان التصديق الا وراك  
 ان النسبة واقعة اما على ما يبيح ان ثا انتم يمكن ان يكون هذا المدرك اما انما يتبلي في طاعة ظن  
 ثبوت الكتاب لثلاث لم يكن ان يثبت في مكانا ثانيا وان غير من بالتفسير بطر في حكم ان هو هو  
 ان يدرك ان النسبة بين تلك النسبة و بين واقعة واقعة وهكذا  
 اما الالتباس بين ادراك النسبة لثلاثة و بين ادراك النسبة  
 حكمية واقعة بالنسبة المتقدم والاكسب الصديق اذا النسبة حكمية موجودة للواقع فها ثانيا ان فطما  
 و كذا الموضع من مع العارض مما زعن المرحون فقط و لا شك ان العلين المتعلقين بالمتاينين  
 متمايزان مفهوم واحد فلكا على تصورهما لا في دلالتنا اما و قد و اما الالتباس ان مفهوم القضية  
 اذا ادرك هل يمكن ادراكه به و ان الحكم التصديق ام لا و هو شيء قد يتاخر في انظارنا لا زكيا  
 كما يظهر من تتبع كلامهم فالاول ان يقال انما الالتباس بينهما حسب الوجود والمقصود بالنسبة المفهوم والصدق  
 في لفظ جبره اما ما ذكرنا و لم يحصل الحكم السليم بربا الحكم الا بالانابة حاصل بله عار حان جانب  
 الا بالانابة كلفهم من التصديق بهذا المعنى بكون ما هو المطابق للشيء و لا لثلاثة فثبوت ان يكون  
 اذ ان البغين الحكم الا ان يقال لثلاثة الظن بالانابة فادبره في سبيل التقلب فلهذا  
 ان الحكم فخر من كون الحكم فلكا و غير متباين التعبير عن الحكم بتلك الا لثلاثة الا ان ذلك هو هذا  
 الا بمرتب في فلكية في معانيهم و ذلك لانهم لما راوا ان القضية قسم من العلوم و ما عدل من المحدث  
 قسم آخر منه و ارادوا ان يجعلوا العلم المتعلق باعدادا فخر لا فخر و ارادوا ان يثبت في مفهوم  
 بان العلم بين فلكية تصور التصديق و الا فلكا و انكم انما عارضا فاذ فاذ الوخير اكبر التصديق  
 هو ان يثبت معنى اللفظة اللفظة المتغير هو غير ان يثبت في التصديق فلكا اما ان يكون مشكوكا في  
 او مؤاقتكم الا في الوجود لثلاثة يكون التصديق قد حدث و هو وجه الحق في النفس  
 اما انكم الا فلكا فلا تصديق معه و اما الا فلكا و هو التصديق فهو معنى من غير ان يحصل  
 في الشبهة القضية بل في غير فخر بغيره هو هو صورة الا فلكا و هو ان المعنى الذي حصل

في الشبهة المطابق لما عليه الامر في نفس الوجود و قال في الشبهة فالتصديق في هذا المعنى ينسب  
 ان يثبت في الشبهة صورة هذا التصديق ما يؤول منه و ليس انما هو التصديق هو انما يحصل  
 في الايمان من هذه الصورة اما الاشياء انفسها لا مطابقة لا فلكا انما هو انما هو انما هو انما هو  
 حاصل من العلم في العلم بين القضية عارضا و لا يمكن ان يكون في القضية متعلقة مع شيء  
 فلكا لثلاثة فخر من كون الحكم فلكا و غير متباين التعبير عن الحكم بتلك الا لثلاثة الا ان ذلك هو هذا  
 الا بمرتب في فلكية في معانيهم و ذلك لانهم لما راوا ان القضية قسم من العلوم و ما عدل من المحدث  
 قسم آخر منه و ارادوا ان يجعلوا العلم المتعلق باعدادا فخر لا فخر و ارادوا ان يثبت في مفهوم  
 بان العلم بين فلكية تصور التصديق و الا فلكا و انكم انما عارضا فاذ فاذ الوخير اكبر التصديق  
 هو ان يثبت معنى اللفظة اللفظة المتغير هو غير ان يثبت في التصديق فلكا اما ان يكون مشكوكا في  
 او مؤاقتكم الا في الوجود لثلاثة يكون التصديق قد حدث و هو وجه الحق في النفس  
 اما انكم الا فلكا فلا تصديق معه و اما الا فلكا و هو التصديق فهو معنى من غير ان يحصل  
 في الشبهة القضية بل في غير فخر بغيره هو هو صورة الا فلكا و هو ان المعنى الذي حصل







لغو الاشارة اليها صلا لان المراد من التصور فقط لا الاطلاق هو المراد من التصور فظنا بانه لا صلا  
فان قلت فائدة الدلالة على ان التصور خال عن الحكم وعدمه لم يقيد بشيء شيئا كما ان فائدة في الشئ  
التي دلالة لها ان خال عن الحكم مقيد بعد ذلك التاكيد الاول في جعل من لفظ التصور غلطا وانما  
فان لا يصح بدون القيد وفيما نحن في القيد بيان الاطلاق وفي الشئ ان القيد المطلق يقتضي دلالة  
اليوم بدفع عن الكلام القوم ايضا فيعد في الكلام المتصور من كلام القوم من حيث كلامهم  
اشبه في ذلك كمن خرج في البحر فلا يكون قد رجع اشارة الى اجابته عن ان اذا ورد في تقسيم  
المتصور بالاشارة اليه اذا رادوا عن القيد المشهور لقائل ان يقول كلام ان راد به دلالة من ووجه  
الا انه ان مقتضى سوق كلامه ان هذه الاشارة غير متوخ من كلام القوم كما عرفت به وانما ان القيد  
التي راد به يقع كما وقع به التمسك عليه وقوع من المتصور فحين ان الجواب ما قبله ان لفظ في  
في حاصل هذا الجواب ان الحضور والذهاب اذ لا يتغير بطريق الحكم يكون هو القيد في ما اذا كان لا هو حذوب  
المتصور في دون مذهب هذه الوجود علم عندنا في بالاشارة اليه مثبت في كلام ان راد به دلالة  
ظلاله وانما على خلاف مراده ليعتبر في ما راد به التمسك في ان القيد ان عليه بان هذا الجواب كما يدعي في الاشارة  
عن قسم المتصور كذا ذكره عن القسم المشهور كما قرره واما ما ذكره من ان ما عداه سبب البطلان  
لا يصح سببا على تقديم كون هذا الجواب على طرف القوم فقد خرج عن عمدية بقوله فيما تقدم الا ان اذ كان  
عن قسم المتصور من ان راد به عن القسم المشهور فان قلت اذا جازي كلام ان راد به على مراده  
كيف يتحقق عن التمسك ان راد به قلت يمكن اما يكون اختيار هذا الجواب المعلوم للتكم  
ان راد به صنف وهو القول في ان تصويره للمعنى يمكن ان يقال بيان الاشياء كما يتوقف على بيان  
الاطلاق في الاطلاق لفظ التصور عما به او فاعلموا اطلاقه ما يقابل التصديق وقد بينا  
ان تعريف التصور بدلالة الاطلاق الا انه في التعريف المشهور على الثاني في ان هذا هو القيد  
الذي هو من الجواب بيان وانما كلام القوم فلما لم يتبين فيه الاطلاق انما اذا التعريف في راد به  
الا ما بدعي عليه في غيرهم خص الجواب المتصور واما الاشياء كما يتبين في الامر فلا يكون في الجواب الا في  
وانما كلام المتصور فلما يتبين ان لا يكون للتصور معنى واحدا وانما كلامه مطلق لا يقتضي الا ذلك  
فانما هو متصور لانه المتصور ايضا قد ذكره والتصوير في مقابلة التصديق حيث قاله لان لفظ المنطق  
يقتضي شيئا من حيث انما هو متصور وانما تصور وتصديق وقد ذكرنا في عبارة المتصور والتصديق

[illegible]



















التقديم في محذورين احدهما اندراج مسائل العلم الالهي في دفعه بالتقديم وثانيهما لزوم كونه مسائل العلم  
 في محذور موضوعه اذا كانت مفيدة للبصالة في لا يكون الموضوع مسما في دفعه بزيادة لفظ الصحة - وبهذا  
 موضوع المنطوق مفيد للصحة - الا بصلا لا يفسد لا بصلا وذلك باب التوفيات في هذه الايضاحات  
 طائفة من الاقوال التي يتجرى بها التوفيات على ما يشاهد في المعنى لافى الالفاظ هذه الامور اشار الى  
 كونها كلية وذاتية فكل واحد من هذه من غير ان يثبت امور معلومة عما ان الموصلي الى  
 ان التصور مثلا التصورات فانه اراد بالتصورات في كلامه ان التصورات لم تكن لحد الاواف  
 اجزى الكلام على طائفة ونافى مدلوله التوفيات فادرجه الجواب في قوله وبما في قبل التصورات فانه  
 ولا يستلزم ان النوع اشار الى ان التقديم قد اعتبر بالنسبة الى نوعها لا الى اشياء افرادها  
 ليدفع ما يقال ان مفهوم العلم لا يستلزم بان التصديق بان القلعة قد فاقهم وانما قاله كانه الاول  
 لا يوجب تقديم الشيء طبعا لا يتحقق وفي تقديم مباحته ومسايله سواء كان بكنه حقيقة او لا وقد  
 يطلق التصور بوجه ما علم ما علم التصور بكنه فلا يشاؤله وسنشاء آية وفي بعض النسخ بكنه  
 والاوه هو الاصح ولا تكونه فتاوى كحكمهم عليه كما يحكم بان الله في موقود واجب وعالم وادرباة  
 هذا النوع من وجه عند عدم العلم بالنسبة او فيس وهذا معناه بان لا يكون في الواقع لا يتوقف على  
 تصور ولا ان امتناع النسبة ككيفية لا امتناع النسبة ككيفية في الواقع بدون تصور على  
 قياس ما ذكرناه اننا وكانه قال آية وهذا في ذاته وقد اطلقنا علم مثله في كثير من المواضع في كتب  
 وهذا العلم في سادس الاشكال على الفاد السابق وزيادة واما الفاد الاول فظاهر واما الزيادة في  
 المدلول ايضا لافا النسبة ليست جارية في التصديق وانما هي في تصور كما لا يخفى ابراهم اعتراض آية  
 اما الاعتراض فيمنع الشرطية الثالثة لو اراد بان حكم تصور الالباق اراد اجزاء التصديق على  
 اربعة واما الدف في تصور بها المنطوق اذا اراد ان يعلم غيبه في تصور بارو تصور بها بالتفصيل  
 الشاهد في قوله فلا بد من ان في الالفاظ ككيفية ذكر فيه اعاد ان مراد من المعاني في قوله  
 افادة المعاني معان الالفاظ المستعملة في القدر اشار الى ولي ولط التصور والتفصيل على  
 ما هو المناسب في حال في جميع مباحث الالفاظ من المبادئ والا فرب في قوله بل فيقول الاشعار بان  
 ان المراد من المعاني معان الالفاظ المستعملة في المنطق كما بدله عليه قوله وكذا الحال في مسائل العلم و  
 هذا هو المناسب في جميع مباحث الالفاظ المستعملة في المنطق كما بدله عليه قوله وكذا الحال في مسائل العلم و

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل في هذه الرسالة ما هو ابلغ من ان يفهم به جوعنا الفيرا الكتاب  
 في الدارج لال الرسالة وبهذا الجو ليس بحيلة الكتاب المذكور في الدارج من الرسالة في الرسالة في  
 في جواب التفتيش في الرسالة باعتبار الكتب او الخطوط وهذا هو الجواب في جواب التفتيش في  
 لال الرسالة في غير اعتبار الكتاب والخطوط ثابت في كتاب الوصية ان القاء اذا كان في الكلام في  
 الذات والوجود والوجود في الحقيقة جاز الامران تكميل الضمير وانما في اعتبار وجود الثاني في الكلام في  
 في هذا القبيل فانه ارجاع التفتيش ما ينبغي وهو الجواب لتسوية فانه في المقدمة والمقالة في قوله في  
 لان جميع اجزاء الرسالة وجميع اجزاء النسخ في غير الامور بين الرتب والرتب عليه وهو غير جارية في  
 التفتيش بين الرتب والرتب عليه فكلما ان الرتب هو الامور في مع الرتبة الاجتماعية والرتب عليه هو  
 الامور في رتبة فقط ولا يلزم الاتحاد بينهما ولئن سلمنا ان الامور في نفس الرسالة لكن باعتبار مقياس  
 بينهما في رتب باعتبار ان هذه الامور في رتبة كل رتبة ومرتبة عليه باعتبار ان الامور في رتبة  
 قبل التفتيش ان يقول مقدمة في قوله لانه في تقدم قلنا ان قدم من يطلع في تقدم فصار مقدمة في مقدمه في قوله  
 في ما بينا الذي امنوا ان تقدم موا في قوله بفاضة مبنية في مبنية في الجواب عند الاكثر في وعند الاقلين مقدمة  
 في قوله لانه في المقدمة مقدمة علم السائل في قوله ان المقياس في قوله في الجواب في مقدمه بكنه الالام في قوله  
 لانه المقدمة قدمت نفس الاشياء على المسائل الالام كما قال الجواب بابت الشاهد نفس السمع فانه في قوله في  
 مقدمة ولم يخل علم مبادئ قلنا ان المراد من المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم من المبادئ ما يتوقف عليه المسائل  
 ومرتبة العلم منها ما يتوقف عليه الشروع في العلم والند في علم مقدمة ولم يخل علم مبادئ فانه في قوله في الفرق بين الامور  
 والمبادئ قلنا بينهما علم وخصم منطلق والمبادئ ما يتوقف عليه المسائل والمقدمة ما يتوقف عليه الشروع  
 في العلم والاول اعلم من ان في قبل المقدمة اعلم من المبادئ لانه المقدمة ما يتوقف عليه المسائل سواء كان بواسطة الاول  
 والمبادئ بواسطة لكن الاول اعلم من ان في قبل قوله قلنا لا تصيغ قلنا لا في المقالة لانواع مختلفة فانه في  
 ان المقدمة كما قلنا مستعملة لانواع مختلفة فلم لم يخل مقدمة بصفة الجواب والاشارة في المقدمة قلنا ان المقدمة  
 ما يتوقف عليه الشروع في العلم وهذا الجواب مراد من المقدمة لا في المقدمة مستعملة لانواع مختلفة في العلم  
 افاد ابراهم لافا الصواب في هذا الشدة في الخطا فينا سميوت لا عدي في مقدمه في الدارج في العلم  
 في مقابلة الخطا ولا سيما لانه لفظ الخطا انما يذكر في مقابلة الصواب اذا كان الخطا عديا واما اذا كان خطا  
 سميوتيا في الخطا

في مقابلة الخطا ولا سيما لانه لفظ الخطا انما يذكر في مقابلة الصواب اذا كان الخطا عديا واما اذا كان خطا سميوتيا في الخطا







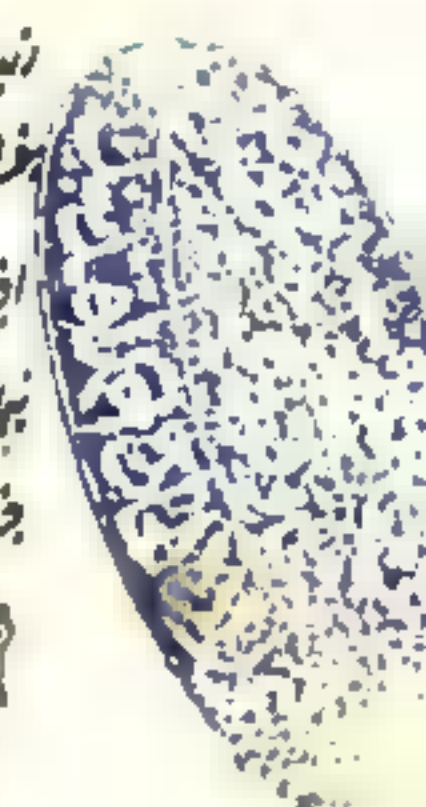








هذا الشيء المشهور وما جوف الشئ لا يجتمعان في شئ واحد وهو كذا ارتفاعها عندها وان حكم باستلزام ارتفاعها  
 عما دون اجتماعها في شئ واحد فليس من جهة الظاهر لا شئها عما سنها للظواهر لا يجمع كما يقال زيدا ما يكون في  
 البحر وان لا يعرف وقد حكم في هذه القضية باستلزام ارتفاع كون زيد البحر استلزام ارتفاع عدم عرفه فلو لم يكن  
 ذلك لاستلزام جازان لا يكون زيد البحر وان يعرف وهو ظاهر البطلان واما اجتماعها فلا بطلان فيه لان كون زيد البحر  
 زيد البحر ولا يعرف كان اجتماع كون زيد البحر عدم عرفه جائز بالضرورة لان شأنا هذا اكثر من الاشياء في البحر ولا  
 يعرفون اما المنفصلة الحقيقية فكذلك العدم اما في انفسا واما هذا ما يتركب المنفصلة الحقيقية من ثلثة  
 اجزاء وهو باطل من جهة احدى ما ذكره الشارح بان احدى هذه الحقيقة مستلزم تقبض الآخر لا الاخر هذا الكلام وثنا  
 فيها ان النسبة من المنفصلة الحقيقية واحدة والنسبة الواحدة لا يكون الا بين الشئين فلا يكون للجزء الثالث  
 جزء المنفصلة وثالثها ان المراد من المنفصلة للكمية عن اكثر من جزئين هي المنفصلة الواحدة لان الكلام فيها  
 في تلك المنفصلة الواحدة لو يتركب عن اكثر من جزئين مثل قولنا العدم اما زيدا وناقصا واما قولنا  
 لا ايد لو كان احد جزئها والجزء الآخر اما ان يكون احدى الباقين مما التبيين او بلا تعيين فان كان الاول تشر المنفصلة  
 المذكورة بالمعين المذكور فبقية الجزء الثالث زيدا مشوا لا ان تلتحق وان كان الثاني اي وان كان جزءا من الآخر احد  
 الباقين بانه تعيين يكون المنفصلة المذكورة مركبة من حلية ومنفصلة كما قال الشارح لاسيما ثلثة اجزاء باطل  
 وكذا ما نعه بخلاف ما نعه للجمع فانها قد يتركب عن اكثر من جزئين كما في المنفصلة الحقيقية لا ما نعه للظواهر  
 تركب عن اكثر من جزءين بل لا زعم من جهة عدم منع الظواهر عن جزءها متافه فليزعم عدم الظواهر هو باطل فانهم واما ما نعه  
 بطرح فيكون ان يتركب عن اكثر من جزئين لانها لو يتركب عن ثلثة اجزاء فصلا عدا مثل قولنا هذا الشئ  
 المشهور او هو زيد ليقدر به كما في ارتفاع الثلثة في هذا الشئ من شئ واحد منها لذك الشئ  
 وهو المعنى من ما نعه للجمع فلاف فيه التناقض بسوا اختلاف التعضين بالاجاب والسبب في  
 يقتض لذاته ان يكون احدى ما صافه والاخر كائنه مستلزم اشرع في بيان احكام القضا بعد الفرائض  
 بيان نفس القضا با وبيان اقسامها لان التناقض من احكام القضا با فان قبل ان هذا التعريف غير صحيح  
 لان ليس كما في خروج التناقض الواقع بين المقومات عند مثل التناقض الواقع بين الاثبات والانتفاء والنسب  
 والافس والافس واللامعنى وغير ذلك فالانتفاء مقدر بغيره الملائمة وهو ايضا مقدر وكذا الفرض  
 مع الافرص واللامعنى ولا يبعد تعليلها باختلاف التعضين قلنا ستم وخرج التناقض بين المقومات  
 فان التناقض بين المقومات صانع لان التناقض لا يوجد بدون الاجاب والسلب اللذين لا يوجد



لا يوجد ان بدون الحكم لا يوجد الافة القضية وان سلمنا ان الحكم لا يجيب في التناقض المطلق لكن هذا التعريف  
 ليس بطلان التناقض السالم للتناقض الواقع بين المقومات وبين القضا بالجمع هو تعريف التناقض  
 الواقع بين القضا فلا بد من التعريف لهذا التعريف يخرج التناقض الواقع بين المقومات عن جبهه من هذا  
 التعريف واجيب والاقول بكون التعريف مانعا لا يقال هذا التعريف منقول من قولنا زيد عالم زيدا باطل فان تناقض  
 واقع بين التعضين لكنه لا اختلاف فيه بالاجاب والسلب لا نقول اننا سلمنا ان قولنا زيد عالم زيدا باطل يستلزم  
 بل مما متافه وان المتافه لا يلزم ان يكون متافهين بل يلزم ان يكون كل متافهين متافهين في ذاته  
 بمصنفين ام ان قبل ان الثمانية المذكورة اما ان يكون كل واحد منها واجبا لكل واحد من المصنفين الثمانية  
 بينهما التناقض والاجابة وجب ان لا يكون التناقض بين التعضين المذكورين مثلا للتناقض مثل قولنا  
 زيد كاتب ليس بكاتب لانه البعض من الثمانية المذكورة مستلزم عنهما مثل الاضافة والشرطية وان لم يكن  
 يلزم ان يكون التناقض في قولنا زيد كاتب ليس بكاتب غير متحقق لتحقيق بعض الثمانية المذكورة  
 فيها قلنا او معنى قولنا لا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمانية او احدى يوجد في هذه الثمانية  
 في احدى التعضين المذكورين يجب ان يوجد في هذه الوجوه سواء وذكر واحد من هذه  
 الثمانية المذكورة كالتناقضين معا او يوجد البعض منها في كلهما معا في قولنا زيد كاتب ليس بكاتب  
 يتحقق التناقض لوجود شرط التناقض بينهما وهو ان يوجد من الثمانية المذكورة في احدى  
 التعضين المذكورين يجب ان يوجد في احدى الوجوه او اما في قولنا زيد كاتب ليس بكاتب  
 فينتاقض لا انتفاء شرط التناقض بينهما وهو اتفاقهما في ثمانية الثمانية المذكورة فان  
 حملها على احدى مثل الكاتب لا يوجد في الاخر لان الخلو في هذه الاخر ليس بكاتب بل هو  
 في ثلثين فيما يوجد فيها من الثمانية المذكورة فلا تناقض بينهما فان قيل ان كانا  
 خصوصيتين ولا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمانية وصادرات غير مقولة لان التناقض قد يوجد  
 بهما مع اختلافهما في الزمان قلنا ان التناقض بينهما انما نشأ من خصوصية المادة في نفسهم  
 التعضين لان الابوة صفة لو تحقق في مستحققت في اليوم ولا اعتبار له فان الكثرة التناقض  
 التناقض الذي نشأ من نفسهم التناقضين في قطع النظر عن خصوصية المادة فلهذا الورد لنا الا  
 في ثلثين المذكور في قوله زيد عالم لكونه في اليوم ليس عليه في اليوم كما ان صفة متافه  
 كونه في احدى الشرطية اتفاق التعضين في الثمانية الوجودات للتناقض انما هي عام في طلب



















هذا تحذير خاتم النبوة غایت عظیم مجرب  
 هرگز خطا نماند ایچون ایده زنهار حرامه اتمیه تا که اخر شده  
 عذاب گرفتار اولیه اسرا عظم بود <sup>بسم الله الرحمن الرحيم</sup>  
 یاودود سخری فلان بن فلان الحمد لله رب العالمین یا رقیب سخری  
 فلان بن فلان الرحمن الرحیم یاودود سخری فلان بن فلان مالک  
 یوم الدین یا رقیب سخری فلان بن فلان ایاک نعبد یاودود  
 سخری فلان بن فلان و ایاک نستعین یا رقیب سخری <sup>فلان فلان</sup> ایمننا <sup>فلان فلان</sup> الاشرار  
 المستقیم یاودود سخری صراط الذین انعمت علیهم یا رقیب  
 سخری غیر المغضوب علیهم ولا الضالین امین یاودود  
 سخری فلان بن ایکی یوز الله اخشامده و ایکی یوز الی صباهده  
 یگونه د کین اوقیه اوج کون حایم اوله اوقیه کسیه بلدر میر  
 مطلوب حاصل اوله غایت قاصد <sup>دوقی کسیه جوق اختلا</sup> یخت  
<sup>ایتمیه کسده و حاله او</sup>  
<sup>نماشا الیه</sup>

Süleymaniye U. Kütüphanesi  
 No: 11  
 Yıl: 1300  
 İsmir

غایت عظیم مجرب  
 ایچون ایده زنهار حرامه اتمیه تا که اخر شده

ایچون کم بویه اندر سینی بوجو خود سکان  
 بخوشا کسده بلده ایچو سینی بوجو خود سکان



الحسن  
الحسن

و

اول دورت  
الاحسن

والله اعلم

كاتبه

كاتبه